مجلة جامعة أم القرى   السنة الأولى   العـدد الثاني   العام ١٤٠٩هـ

العجز المالي في الدولة العباسية

٢٤٧ ـ ٣٢٠ هـ

« أسبابه والطرق التي اتبعت في علاجه »

د . ضيف الله بن يحيى الزهراني*

* دكتوراه في الحضارة الإسلامية تخصص « نظم إقتصادية » ، عضو في اتحاد المؤرخين العرب ، عضو في الجمعية التاريخية السعودية ، له العديد من المؤلفات والأبحاث المنشورة ، يعمل أستاذاً مساعداً بقسم الحضارة والنظم الإسلامية بجامعة أم القرى .

ملخــــص البحــــث

حدث العجز المالي في الدولة العباسية بسبب بعدها عن المحافظة على أموالها العامة ، وقد تنوعت أسباب هذا العجز المالي ، وكان على رأس تلك الأسباب هيمنة الأتراك على مجريات الأمور في الدولة ، بالاضافة الى الفتن الداخلية ، وفساد الأنظمة الإدارية ، وانفصال الأقاليم عن حاضرة الخلافة ، هذا بالإضافة إلى عدم الاهتمام بالأمور الزراعية ، واسراف الخلفاء وتبذير نسائهم وحاشيتهم . كل هذه الامور وغيرها أدت حتما الى حدوث الاضطراب المالي ، وجلّ مصادرنا التاريخية والحضارية أكدت على وجود العجز المالي ، وليس هناك من يساوره أدنى شك في عدم وجود الأزمات المالية .

وفي المقابل لتلك الأسباب فكّر الخلفاء والوزراء في الطرق التي يمكن بواسطتها حل هذه المشكلات وكانت طريقة الضمان في جمع الأموال من بين الطرق التي عُـوّل عليها ، كذلك فرض المصادرة على الوزراء والكتاب وأعوانهم ، بالإضافة إلى فرض ضرائب تعسفية ما أنزل الله بها من سلطان ثم أن الدولة العباسية استعانت ببيت مال الخاصة في سد نفقاتها واحتياجاتها ، ورأت ان في التخلص من نفوذ الأتراك ما يمكن أن يساعد على فك الأزمات المالية فحاولت جاهدة التخلص من نفوذهم وخطرهم ، ونجحت في بعض الفترات ، وخاصة خلال خلافة كل من : المعتمد والمعتضد والمكتفي . واهتم بعض الخلفاء بالنواحي الزراعية ، وقد ساعدت بالفعل على تلافي الأزمات ، وكانت آخر الطرق التي فكّر فيها بعض الخلفاء عندما أعيتهم الحيل هي ضرب آنية الذهب والفضة إلى عملة ، وبيع الأثاث والجواهر والأملاك الخاصة بالخليفة ، ثم اضطرت الدولة كذلك إلى الاستعانة بالجهابذة . وهذه الطرق جميعها ساعدت إلى حد ما في معالجة الوضع المالي .

مقدمـــــة :

الحمد لله الذى له خزائن السموات والأرض ، والصلاة والسلام على الرسول الكريم القائل « لا عال من اقتصد » . أما بعد .

فتتجلى عظمة الدول وقوتها في المحافظة على ثرواتها وتنميتها من مصادرها الحلال ، وتتعثر مسيرتها عندما تحيد عن المحافظة والتخطيط السليم لاستثمار تلك الأموال . لقد حدث العجز المالي في الدولة العباسية بسبب بعدها عن المحافظة على أموالها العامة . وقد تنوعت أسباب هذا العجز المالي ، وكان على رأس تلك الأسباب هيمنة الأتراك على مجريات الأمور في الدولة بالإضافة إلى الفتن الداخلية ، وفساد الأنظمة الإدارية ، وإنفصال الأقاليم عن حاضرة الخلافة ، هذا بالإضافة إلى عدم الإهتمام بالأمور الزراعية ، واسراف الخلفاء وتبذير نسائهم وحاشيتهم . كل هذه وغيرها أدت بلا محالة إلى حدوث الاضطراب المالي ، وجل مصادرنا التاريخية والحضارية أكدت على وجود العجز المالي وليس هناك من يساوره أدنى شك في عدم وجود الأزمات المالية .

وفي المقابل فكّر الحلفاء والوزراء في الطرق والوسائل التي يمكن بواسطتها حل هذه المشكلات المالية ، وكانت طريقة الضمان في جمع الأموال من بين الطرق التي عوّل عليها ، كذلك مصادرة الوزراء والكتاب وأعوانهم ، بالإضافة إلى فرض ضرائب تعسفية ما أنزل الله بها من سلطان ، ثم استعانت الدولة العباسية ببيت مال الخاصة في سد نفقاتها واحتياجاتها ، ثم إنها رأت أن في التخلص من نفوذ الأتراك ما يمكن أن يساعد على فك الأزمات المالية ، فحاولت جاهدة التخلص من شرهم وخطرهم ، ونجحت في بعض الفترات ، وخاصة خلال خلافة كل من : المعتمد والمعتضد والمكتفي ، وأهتم بعض الخلفاء كذلك بالنواحي الزراعية وقد ساعدت بالفعل على تلافي الأزمات ، وكان آخر الطرق التى فكر فيها بعض الخلفاء عندما أعيتهم الحيل ، هي ضرب آنية الذهب والفضة إلى عُملة ، وبيع الأثاث والجواهر والأملاك الخاصة بالخليفة ، ثم اضطرت الدولة ، كذلك إلى الاستعانة بالجهابذة ، وهذه الطرق جميعها ساعدت إلى حد ما في معالجة الوضع المالي .

ولقد تم اختيار هذه الفترة الزمنية مجالا للدراسة ، لأنها تأرجحت بين الضعف والقوة والضعف ، وكان طابع الضعف هو المسيطر عليها ثم أنه برزت خلال تلك الفترة عدة أسباب أدت إلى وجود الضائقة المالية ثم برزت في المقابل عدة طرق لمعالجة هذه الضائقة ، ولعلنا وفقنا في اعطاء صورة عن الحالة المالية خلال تلك الفترة .

هذا ما قصدنا إليه والله من وراء القصد .

والحمد لله رب العالمين .

تمهيـــــد :

في هذا التمهيد سنعرض للحديث عن موقف الخليفة المتوكل على الله الذى سبقت خلافته فترة دراستنا هذه ، وسوف نركز في هذا التمهيد على موقف الخليفة من الأتراك الذين كانت مصائب الدولة العباسية ونكباتها المتعددة نتيجة لأفعالهم المدمرة ، وفي حقيقة الأمر كان الخليفة المتوكل على الله قد شعر بخطر الأتراك وقوتهم ونفوذهم على الخلافة ، ومن أجل هذا خطط لاضعافهم قبل أن يستشري خطرهم ، وقد عمد إلى عدة خطوات منها :

١ ـ قام بتقسيم الدولة الإسلامية بين أولاده الثلاثة المنتصر والمعتز والمؤيد(١) ، إلا أن هذه الخطوة لم يكتب لها النجاح .

٢ ـ قام بابعاد حاجبه ايتاخ عن سامراء ثم قتله ، وأسند الحجابة إلى وصيف القائد التركي . وكانت سياسة الخليفة هى أن يعتمد على قسم منهم ليضرب به القسم الآخر ، ولكن هذا الاجراء لم يكتب له النجاح بل أدى إلى كثرة الفوضى والشغب(٢) .

٣ ـ وكانت الخطوة الثالثة هي نقل عاصمة الخلافة إلى دمشق سنة ٢٤٤ هـ وقد فشلت هذه الخطوة أيضا حيث أجبره الأتراك على الرجوع إلى سامراء هذا بالإضافة إلى عدم مساندة عرب الشام له(٣) .

٤ ـ أما الخطوة الرابعة فهي المفاضلة بين أولاده ، فقد فضل المعتز على أخويه المنتصر والمؤيد ، فأسند اليه خزائن الأموال وأمر بضرب اسمه على العملة سنة ٢٤٠ هـ(٤) .

---

(١) الطبرى : **تاريخ** . جـ٧ ، ص ٣٥٨ (ط . حسينيه) . وقد كان التقسيم على النحو التالي : الجناح الغربي من الدولة العباسية للمنتصر والجناح الشرقي للمعتز ، وأقاليم الشام للمؤيد .

(٢) ابن الأثير : **الكامل** . جـ٧ ، ص ١٦ ـ ١٧ .

(٣) المسعودي : **مروج الذهب** . جـ٤ ، ص ١١٥ .

(٤) ابن الأثير : **الكامل** . جـ٧ ، ص ١٧ ـ ١٨ .

٥ ـ وكانت الخطوة الخامسة والأخيرة والتى وفق فيها المتوكل هي : اقدامه على مصادرة أملاك القائد وصيف في أصفهان ، دون مقاومة تذكر . ويتضح لنا من خلال هذه الاجراءات أن الخليفة المتوكل كان يريد المحافظة على وحدة الدولة وتماسكها ، ولكن الأتراك كانوا على قدر كبير من الحنكة والدهاء حيث باغتته مجموعة منهم برئاسة بغا الصغير ، وكان الذى قتله حارسه باغر سنة ٢٤٧[١] . « ولقد كان قتل المتوكل بداية النهاية لسلطة الخليفة ، وقوة الخلافة العباسية ، حيث أصبح الخليفة صنيع القادة العسكريين الذين يعينونه ويعزلونه بقوة سيوفهم وبرماح جندهم ، وكان اغتيال المتوكل أول مؤامرة قتل دبرت على خليفة عباسي فلم يعتد على خليفة منهم قبل ذلك »[٢] .

---

(١) ن . م . س : جـ٧ ، ص ٣١ ـ ٣٢ .

(٢) فاروق عمر : **الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية** ، ص ٦٦ .

العجز المالي في الدولة العباسية
(٢٤٧ - ٣٢٠ هـ)
أسبابه والطرق التي أتبعت في علاجه

أولا : أسباب العجز المالي :

تنوعت الأسباب التى أدت في جملتها إلى ايجاد مشكلة مالية كبرى كان لها أكبر الأثر في زعزعة النظام السياسي والإداري في الدولة العباسية ، وتلك الأسباب التى حصرناها تمثل العوامل الحقيقية وراء انهيار النشاط الاقتصادي في تلك الفترة (٢٤٧ - ٣٢٠ هـ) .

ويمكن لنا أن نستعرض تلك العوامل أو الأسباب على النحو التالي :

أولا : سيطرة الأتراك على مجريات الأمور في الدولة العباسية :

يكاد يتفق المؤرخون على أن دور الأتراك المؤثر والفعال في الدولة العباسية قد بدأ من مقتل الخليفة المتوكل على الله سنة ٢٤٧ هـ ونتيجة لمقتله ذهبت هيبة الخلافة ، واقترف الأتراك شتى الفضائح « وكانوا قد استولوا منذ مقتل المتوكل على المملكة ، واستضعفوا الخلفاء فكان الخليفة في أيديهم كالأسير ، إن شاء أبقوه ، وإن شاءوا خلعوه وإن شاءوا قتلوه »[١] ، والأتراك بذلك قد اكتسحوا أموال الدولة العباسية ، وتسلطوا على مقدراتها المالية[٢] ، ففي عهد الخليفة المستعين (٢٤٨ - ٢٥٢ هـ) اتخذ أوتامش التركي وزيراً له « وعمد إلى ما في بيوت الأموال فاكتسحه »[٣] ، ثم إن الخليفة كذلك قد أطلق يد أوتامش وشاهك الخادم وأم المستعين في بيوت الأموال ، فكانت معظم الأموال تنقل إلى هؤلاء الثلاثة ، وقد كان سبب قتل أوتامش التركي هو « حقد الأتراك عليه ، نظراً لأن المستعين قد

---

(١) ابن الطقطقي : الفخري . ص ١٩٧ .
(٢) اللميلم : نفوذ الأتراك في الخلافة العباسية . جـ ٢ ، ص ٥٢ .
(٣) الطبري : تاريخ . جـ ١١ ، ص ٨٦ (ط . حسينيه) .

أطلق يده في بيوت الأموال كل هذا والأتراك لا حول لهم ولا طول مع هذا القائد »[١] ، ولم تكن الأحوال في تلك الفترة بأحسن حالاً من عهد المعتز (٢٥٢ - ٢٥٥ هـ) ، والذى كانت خزائن بيت المال تئن تحت وطأة العجز ، حتى إنه لم يتمكن من دفع التزامات الدولة بانتظام[٢] ، ولعل تمرد قادة الأتراك على الخليفة المعتز لعب دوراً في الأزمة المالية ، فقد « كان بغا الصغير قد تمرد - على الخليفة المعتز - وطغى فتفرد بالأمور بعد وصيف ، ثم وثب على الخزينة ، وأخذ منها قناطير الذهب . . ولكن قتله وليد المغربي على جسر سامراء »[٣] . ولم تسلم فترة الخليفة المهتدى (٢٥٥ - ٢٥٦ هـ) من اضطرابات الأتراك وتسلطهم على أموال الدولة رغم محاولاته الجادة في الإصلاح إلا أن الأتراك غدروا به .

ومن بداية عهد الخليفة المعتمد (٢٥٦ - ٢٧٩ هـ) حتى بداية حكم الخليفة المقتدر بالله (٢٩٥ - ٣٢٠ هـ) كانت فترة هدوء نسبي ، ضعف فيها أمر الأتراك ، « ولم يعد لهم دور في الدسائس والمؤمرات »[٤] .

أما في عهد الخليفة المقتدر بالله فإن الحالة المالية ازدادت سوءا رغم الإدرارات الكثيرة ، والاصلاحات الجادة التى قام بها بعض الوزراء . ولقد كان للأتراك أثر كبير في تردي الحالة المالية ، فمثلا نعتقد أن من أسباب الضائقة المالية الشديدة التى واجهها الوزير الخاقاني هي تلك العراقيل والمعوقات التى تعمّد مؤنس المظفر (الخادم) أن يضعها أمام الوزير الخاقاني ليثبت فشله ، فقد أثار مؤنس الجيش في سنة ٣١٢ هـ مطالبين بأرزاقهم . ويعتبر هذا الاجراء أول اصطدام علني بين الجيش والإدارة ، وقد ترتب على هذا أيضا أن أفسح المجال مجدداً لتمرد الجيش وتدخله في إدارة الدولة ، وتحكمه في الوزارة « وتسلط مؤنس (معتمدا على قوة الجيش) على الأمور فأخذ يصرفها حسب رأيه »[٥] . والأمر الأدهى من ذلك أن وقع التصادم بين الجيش بقيادة مؤنس وبين الخليفة المقتدر

---

(١) اللميلم : **نفوذ الأتراك في الخلافة العباسية** . جـ ٢ ، ص ٤٥ .
(٢) ابن كثير : **البداية والنهاية** . جـ ١١ ، ص ١١ .
(٣) الذهبي : **دول الإسلام** . جـ ١ ، ص ١٥٣ .
(٤) اللميلم : **نفوذ الأتراك في الخلافة العباسية** . جـ ٢ ، ص ١٨٤ .
(٥) السامرائي : **المؤسسات الإدارية** . ص ٥٩ .

بالله حيث إن الخليفة قد باشر الحرب التى كانت حصيلتها مقتله في ٢٦ شوال سنة ٣٢٠ هـ « حيث طعنت الخلافة العباسية في الصميم ولم يلتئم جرحها بعد ذلك »[١] . وخلاصة الأمر نرى أن فوضى الجيش بزعامة قادته الأتراك ، قد عملت على عدم انتظام الموارد المالية لبيت المال .

ثانيا : الثورات والفتن الداخلية :

لا يخفى على الباحثين والمهتمين بالدراسات الاقتصادية مدى ما تخلفه الحروب والفتن من دمار اقتصادى فاحش ، ولئن كانت الحروب الخارجية ضد الدولة الإسلامية واجباً على الدولة صدها وإنفاق الأموال الطائلة في قمعها وإبادتها ، إلا أنه من المؤسف حقا أن تكون الحروب داخلية بين المسلمين أنفسهم ، والأدهى من ذلك أن تلك الحروب قد زادت الأحوال المالية سوءاً .
وأول **تلك الفتن الداخلية** خلال مرحلة هذه الدراسة ، **هى الفتنة الأهلية بين الخليفة المستعين والخليفة المعتز** والتى دارت رحاها زهاء عشرة شهور ، وقد ترتبت عليها ضعف في الموارد المالية ، فقد ضُرب على مدينة بغداد الحصار ، وحُصنت بتقوية أسوارها وحفر الخنادق حولها ، وفُجرت الأنهار في طسوجي الأنبار وبادوريا لعرقلة تقدم الأتراك[٢] « وأمر المستعين بقطع الميرة عن سامراء »[٣] ، وهذا يعني أن المستعين قام بمحاصرة العاصمة سامراء اقتصاديا ، حيث كتب إلى ولاة الخراج في الأمصار أن يوجهوا الواردات إلى بغداد ، وهذا الحصار الاقتصادى قد نجم عنه انقطاع الموارد الاقتصادية ، وقلة في مواد التغذية التى نجم عنها ارتفاع فاحش في الأسعار ، حتى بلغ سعر القفيز[٤] الواحد من الحنطه ١٠٠ درهم[٥] ، فمثلا في سنة ٢٥١ هـ نرى إجمالي نفقات الحرب التى أنفقها الخليفة المستعين قد بلغت ٣٦٫٠٠٠ دينار[٦] .

---

(١) الدوري : **دراسات في العصور العباسية** . ص ٢١٨ .
(٢) الطبري : **تاريخ** . جـ١١ ، ص ٩٧ / ٩٨ .
(٣) ن . م . س : جـ١١ ، ص ٩٨ .
(٤) **القفيز** : وحدة من وحدات الوزن والكيل يساوى ثمانية أرطال . انظر الماوردي : **الأحكام السلطانية** . ص ١٤١ .
(٥) اليعقوبي : **تاريخ** . جـ٢ ، ص ٦١٠ . السامرائي : **المؤسسات الإدارية** ص ٢١ ، ٢٣ .
(٦) الطبري : **تاريخ** . جـ١١ ، ص ١٠١ .

أما ثانى تلك الحروب الداخلية فكانت ثورة الزنج[1] ، التى استمرت أربعة عشر عاما من سنة (٢٥٦ إلى ٢٧٠ هـ) ، وقد قامت هذه الثورة لأسباب اقتصادية واجتماعية ، تزعمها القائد على بن محمد العلوي وهذه الحركة كلفت الدولة العباسية كثيراً من الجهود والأموال والأرواح وكانت أول حركة لهذه الثورة في سنة ٢٥٥ هـ ، فقد « قام بها الرقيق المستخدمون في إستصلاح الأراضي وجعلها صالحة للزراعة عن طريق كسح السباخ والأملاح المجتمعة في بطائح العراق الجنوبي ، وانضم اليهم العبيد من القرى والمدن المجاورة »[2] .

أما صاحب الزنج ، فقد بدأ أعماله التخريبية بالهجوم على القرى والمزارع « نظراً لعدم توفر الأموال والأسلحة لديه مما حدا به إلى دخول تلك القرى وسلب ما فيها من أموال وعتاد »[3] .

لقد أضرّ الزنج باقتصاد الدولة العباسية كثيراً حيث سقطت رقعة كبيرة من القرى الزراعية في قبضة الزنج ، كما تعرضت البصرة لخطرهم المدمر ، ثم دخلوا الأبلة ، واستسلمت عبادان ، ولقد وصف الشاعر ابن الرومي حالة البصرة الاقتصادية في أبيات من الشعر قائلاً[4] :

لهف نفسي عليك يافرضة البلد ان ، لهفا يبقى على الأعوام
أين ضوضاء ذلك الخلق فيها أين أسواقها ذوات الزحام
أين فلك فيها ، وفلك إليها منشآت في البحر كالأعلام

ثم دخلوا مدينة واسط فاستباحوها وانتهبوها[5] ، ثم دخلوا النعمانية وأحرقوا أسواقها ، ومن خلال ثورتهم نرى الضرر الاقتصادي الذى لحق بالدولة

---

(١) والزنج : جماعات من العبيد السود ينتمون إلى سواحل افريقيا الشرقية . انظر : أحمد علبي : **ثورة الزنج** . ص ١٧ ـ ٢٠ .
(٢) فاروق عمر : **الخلافة العباسية** . ص ١٤٧ .
(٣) اللميلم : **نفوذ الأتراك في الخلافة العباسية** . جـ٢ ، ص ١٥٦ .
(٤) ابن الرومي : **الديوان** . ص ٤٢٢ ، ٤٢٤ .
(٥) الطبري : **تاريخ** . جـ١١ ، ص ١٢٠ .

العباسية ، فقد تعطلت الزراعة طوال سنين كثيرة[1] . ومن الطبيعي أن تجف موارد بيت المال من جراء تعطل الزراعة ومن جراء الاضطرابات . وهذا نجم عنه غلاء في الأسعار ، ففي عام ٢٦٠ هـ بلغ كر الحنطة في بغداد ٨٥٠ دينارا[2] ، ثم إن صاحب الزنج بلغت به أطماعه السياسية والاقتصادية إلى أن أقدم على ضرب عملة في مدينة « المختارة » تحمل اسمه دون أن يشير إلى اسم الخليفة أو ولي عهده[3] .

ولكن قيّض الله لهؤلاء الزنوج من يستأصل شأفتهم ، وتمثل ذلك في شخص الموفق أخي الخليفة المعتمد على الله (٢٥٦ ـ ٢٧٩ هـ) . وقد كلّف القضاء عليهم خزينة الدولة أموالاً طائلة ، ففي سنة ٢٦٥ هـ بلغ إجمالي نفقات حربهم (٩٠٠,٠٠٠) دينار[4] ، وقد تعرضت مالية الدولة لضائقة كبيرة حتى أن الموفق فكر جدياً في فرض ضرائب إضافية على التجار[5] ، ثم إن الوزير الحسن بن مخلد بن الجراح « لم يستطع أن يسد حاجة الدولة إلى المال بسبب كثرة الاضطرابات والفتوق على الحكومة »[6] .

وإذا كانت الأضرار قد لحقت بالنشاط الزراعي ، فإن النشاط التجاري قد تضرر أيضا ، فقد تعطلت المواصلات النهرية إلى عام ٢٦٧ هـ وخرجت البصرة ، وهي إحدى الأمصار السبع ، وهذا يعنى تعطل المواصلات النهرية في دجلة ، فقد أدت جميعها إلى تعطل الخليج العربي على ما له من أثر اقتصادي كبير وهذا أدى « إلى شلل التجارة البحرية شللاً مميتاً »[7] ، يضاف إلى ذلك أن تجارة البصرة البرية قد توقفت أيضاً[8] .

---

(١) التنوخي : مشوار المحاضرة ، جـ٨ ، ص ٩٠ .
(٢) السيوطي : الخلفاء . ص ١٤٦ ، والكر : وحدة من وحدات الكيل في الدولة الإسلامية وهو يساوى ستين قفيزاً والقفيز يساوى ١٢ صاعاً ، وقد انتشر استخدامه في اقليم العراق . انظر : الخوارزمي : مفاتيح العلوم . ص ١٥ .
(٣) اللميلم : نفوذ الأتراك في الخلافة العباسية ، جـ٢ ، ص ١٥٩ .
(٤) التنوخي : نشوار المحاضرة . جـ٨ ، ص ٨٥ .
(٥) اليوزبكي : الوزارة . ص ١٤٨ .
(٦) فاروق عمر : الخلافة العباسية . ص ١٢٣ .
(٧) أحمد على : ثورة الزنج . ص ١٠٥ .
(٨) ن . م . س : ص ١٠٥ .

ويمكن أن نلخص أثر ثورة الزنج في العجز المالي للدولة العباسية فيما يلي : لقد خسرت الخلافة الأموال الطائلة المتأتية من الضرائب ، هذا بالإضافة إلى الهزائم المنكرة التى حلّت بالجيوش العباسية ، وبالإضافة إلى توقف وسائل المواصلات ، وبوار التجارة وشل الزراعة .

أما ثالث الحركات والفتن الداخلية الكبرى فهي ثورة القرامطة :

لفظ القرامطة مشتق من قرمطونا وهو نبطي (أرمي) ، ومعنى قرمطونا أي المدلس والخبيث والمكار أو المحتال[1] وذكر ابن الجوزي[2] في سبب تسميتهم بالقرامطة خمسة أسباب هي :

١ ـ أنهم سموا بذلك لأن أول من أشير لهم بذلك المحبة محمد الوراق المقرمط وكان كوفياً .

٢ ـ أنهم كان لهم رئيس من السواد من الأنباط يلقب بقرمطويه فنسبوا إليه .

٣ ـ أن قرمطاً كان غلاماً لاسماعيل بن جعفر ، فنسبوا إليه ، لأنه أحدث لهم مقالاتهم .

٤ ـ أن بعض دعاتهم نزل برجل يقال له « كرمية » فلما رحل تسمى قرمط ابن الأشعث ثم أدخله مذهبهم .

٥ ـ أن بعض دعاتهم كان رجلا يقال له « كرمية » فلما رحل تسموا باسم ذلك الرجل ثم خفف الاسم ، فقيل « قرمط » .

وكان مركز دعوة القرامطة **مدينة واسط** التى كانت كما قال ابن الجوزي « مكانا صالحا لنمو هذه الدعوة وانتشارها »[3] ثم بني حمدان القرمطي مركزاً للدعوة القرمطية في مكان قرب الكوفة سماه « **دار الهجرة** » وأعتمدت هذه الحركة على عنصر المال ، فلقد فرض حمدان القرمطي الضرائب على أتباعه ، وجمع

(١) عارف تامر : **القرامطة** . ص ٧٦ .
(٢) ابن الجوزي : **القرامطة** . ص ٣٨ .
(٣) ن . م . س : ص ١٤ .

الأموال ، وكان يغري الفقراء باعطائهم جزءاً مما يجمع ويمنيهم بأن تكون لهم الخيرات التي يتنعم بها الموسرون والحكام ، فأطاعوه وساروا وراءه[1] .

أما الضرائب التي كان يفرضها القرامطة على أتباعهم فكانت على نوعين : اجبارية ، واختيارية ، وكانت تسمى بأسماء متعددة منها (**الفطر**) وهي درهم للجميع ، ومنها (**الهجرة**) وهي دينار للبالغين ومنها (**البلغة**)[2] ، كما أن الأموال « التي كانوا يحصلون عليها من تعرضهم لحجاج بيت الله الحرام . . . كانت تشكل مورداً كبيراً يستعينون به في صراعهم ضد الخلافة العباسية »[3] .

ويعتبر أول صدام عنيف حدث بين الخلافة العباسية والقرامطة كان في أيام المعتضد بالله (٢٧٩ ـ ٢٨٩ هـ) إذ « خرج زكرويه بن مهرويه داعية القرامطة ، فأرسل إليهم الجيوش وقتل منهم ما لا يحصى »[4] وكان للقرامطة أثر كبير على مالية الدولة العباسية ، سواء فيما اكتسحه القرامطة من الأموال بالقوة والقهر ، أو فيما أنفقته الخلافة في كسرهم ودحرهم .

ففي عهد الخليفة المكتفى بالله (٢٨٩ ـ ٢٩٥ هـ) حدث صدام عنيف بين القرامطة والخلافة العباسية . ففي سنة ٢٨٩ هـ وقعت معارك عنيفة في سورية ، وفي الرقة ، وفي الرصافة[5] . وفي سنة ٢٩٠ هـ تم حصار مدينة دمشق ، وأخذوا الضرائب من أهلها[6] ، وقد أنفق الخليفة المكتفى على دحر القرامطة في هذه السنة مبلغ ١٠٠,٠٠٠ دينار[7] . ثم انهم في سنة ٢٩٣ هـ اتجهوا صوب هيت ،

---

(١) ن . م . س : ص ١٤ .
(٢) ن . م . س : ص ١٤ .
(٣) الكبيسي : **المقتدر بالله** ، ص ٤٨٣ .
(٤) جمال الدين الأزدي : **أخبار الدول المنقطعة** ، ص ٢٠٧ .
(٥) عارف تامر : **القرامطة** ، ص ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ .
(٦) فاروق عمر : **الخلافة العباسية** ، ص ١٦٥ .
(٧) الطبري : **تاريخ** . جـ٣ ، ص ٢٣٠ (ط . دي غويه) ابن الجوزي : **المنتظم** جـ٦ ، ص ٣٩ .

ثم أغاروا عليها ، فنهبوا السفن في الفرات ولم تسلم قوافل الحجاج من شرهم ، فقد اعتدوا عليها في سنة ٢٩٤ هـ ، وأخذوا ما فيها وقدرت قيمته بـ ٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار[١] ويظهر لنا أن حرب القرامطة خلال خلافة المكتفى قد أرهقت ميزانية الدولة ، وقد قال الأزدى في ذلك « وأنفق المكتفى بالله الأموال في حرب القرامطة »[٢] .

أما في عهد الخليفة المقتدر بالله (٢٩٥ - ٣٢٠ هـ) فقد توتر النزاع ، واشتدت شوكة القرامطة مما أضطر الخلافة إلى بذل المزيد من الجهد في اتقاء شرهم وخطرهم .

ففي سنة ٣١٠ هـ زحف قائد القرامطة سليمان بن الحسن بن بهرام الجنابي بجيش على البصرة فاحتلها . وفي سنة ٣١٢ هـ دخل القرامطة الكوفة وتمركزوا فيها ، وقد أنفق الخليفة المقتدر في حرب القرامطة في الكوفة مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ دينار[٣] ، وفي سنة ٣١٣ هـ أنفق المقتدر في حربهم كذلك مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ دينار[٤] ، وأنفق كذلك في هذه السنة مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ دينار[٥] ، وفي سنة ٣١٢ هـ لقى القرامطة الحجاج فهجموا عليهم وأخذوا منهم أربعة آلاف ثوب ، وثلاثمائة راوية زيت[٦] ، وقال عريب مقدراً الخسائر التى مُني بها الحجاج « وأخذت القرامطة ما كان للسلطان من الجواهر والطرائف ، وأخذوا من أموال الناس ما لا يحصى وتحدث من أفلت بأنه صار إليهم من الدنانير والورق خاصة نحو ألف ألف دينار ، ومن الأمتعة وسائر الأشياء ، والطيب ما قيمته أكثر من هذا »[٧] ، وقد وصف لنا عريب حال الناس مع القرامطة ، في سنة ٣١٣ هـ إذ

---

(١) عريب : **الصلة** . ص ٢٣ .
(٢) جمال الدين الأزدي : **أخبار الدول المنقطعة** . ص ٢١١ .
(٣) عريب : **الصلة** . ص ١٢٤ .
(٤) الذهبي : **تاريخ الإسلام** . جـ ٣٧ . ورقة ٥٢ ب .
(٥) ن . م . س : جـ ٣٧ . ورقة ٥٣ ب .
(٦) الهمذاني : **تكملة تاريخ الطبري** . ص ٢٤٧ . **والراوية هي** : وعاء لحفظ السمن والعسل ، والزيت ، تصنع من جلد الماعز ، وهي تشبه القربة .
(٧) عريب : **الصلة** . ص ١٠٣ ، وألف ألف تساوي مليون دينار .

يقول « ولم يكن للناس في هذا العام ـ ٣١٣ هـ ـ موسم لتغلب القرامطة على البلاد ، وقلة المال وضيق الحال ، فطولب بالأموال قوم لا حجة عليهم إلاّ لفضل نعمة كانت عندهم »[١] ، وهذا يعني أن الخلافة عجزت عن تعقب القرامطة بسبب العجز المالي .

وفي عام ٣١٤ هـ ، بلغت نفقات حرب القرامطة ثلاثة ملايين دينار ، وذلك عندما هددوا بغداد العاصمة[٢] ، هذا بالإضافة إلى ما أخذه القرامطة وقد قدّر بألف كر شعير ، ومائة كر دقيقا[٣] . وفي سنة ٣١٥ هـ بلغ إجمالي ما أنفقه المقتدر على القرامطة ما يزيد عن ١,٨٧٠,٠٠٠ دينار[٤] ، وهذا المبلغ قد أنفق على حربهم في الكوفة وواسط .

وفي سنة ٣١٦ هـ خرجت طائفة من القرامطة بعين التمر ونواحيها في جمع كثير بقيادة عيسى بن موسى ، ونزل بظاهر الكوفة ، وجبى الخراج ، وصرف عمال الخليفة عن السواد ليستأثر وحده بإدارة تلك المناطق[٥] ، وفي تلك السنة زحف القرامطة على أهل الرحبة ، وعلى ديار ربيعة ، واستاقوا خمسة آلاف جمل ومواشي كثيرة[٦] ، وفي العشرين من شهر صفر من سنة ٣١٩ هـ هجم القرامطة على الكوفة ونهبوا أهراء (مخازن) فيها غلات كثيرة للسطان وغيره[٧] .

وقد أحدثت ثورات القرامطة أزمات مالية خانقة ، أدت إلى الارتفاع في الأسعار وشيوع حالات الجوع ، والفوضي والاضطراب ، مما أدى بعامة الناس إلى إثارة المشاغبات والاستنكارات من حالات عجز الخلافة عند صد القرامطة ، والتى كان سببها العجز المالي .

---

(١) ن . م . س : ص ١١٠ .
(٢) ن . م . س : ص ١٨٤ .
(٣) الهمذاني : **تكملة تاريخ الطبري** ، ص ٢٥٥ .
(٤) مسكويه : **تجارب الأمم** . جـ ١ ص ١٨١/١٧٣ . ابن الجوزي : **المنتظم** . جـ ٦ ، ص ١٠٩ .
(٥) ابن الأثير : **الكامل** . جـ ٦ ، ص ١٩٤ .
(٦) عريب : **الصلة** . ص ١١٧ .
(٧) ن . م . س : ص ١٣٩ .

وهناك ثورات أخرى أصغر مما تقدم ذكره كان لها دور محدود في الأزمات المالية ، من هذه الثورات ما كان في سنة ٢٨١ هـ في عهد المعتضد إذ تقدم الخليفة إلى الموصل لإخماد ثورة قام بها العرب والأكراد ، وفي سنة ٢٨٣ هـ ظفر المعتضد بهارون الشاري زعيم الخوارج[١] .

« وفي سنة ٣٠٢ هـ ظهر بالجامدة رجل أدعى أنه علوى فقتل العامل بها ونهبها وأخذ من دار الخراج أموالا كثيرة »[٢] ، وفي سنة ٣٠٣ هـ ثار رجل طالبي بجهة واسط وانضم إليه جماعة من الأعراب والسودان ، وهاجموا أموال الخلافة التي وردت من فارس والأهواز والبصرة ومقدارها ٣٠٠,٠٠٠ دينار ، ولكنهم فشلوا في الاستيلاء عليها ، وهجموا على مدينة واسط واستباحوها وأحرقوا مسجدها ، إلّا أن الخلافة تمكنت من قتل الثائرين وكثير من الأعراب الخارجين معهم[٣] .

ثالثا : فساد الإدارة المالية :

يدل ضبط الإدارة المالية على نجاح الدولة ومقدرتها في السيطرة على الواردات والمصروفات ، ولكن الذى جرى خلال مرحلة هذه الدراسة يعكس الواقع تماماً ، وفساد الإدارة المالية كان ينبع من فساد الوزراء الذين جعلوا من تعيين عمال الولايات مجالاً للمساومة وجمع المال فمن يدفع أكثر يستحق التعيين بغض النظر عن مقدرته الإدارية وإخلاصه ، والطرق التى يتبعها في جباية الأموال ومدى تعسفه وظلمه ، دون مراعاة للصالح العام[٤] .

وقد أصبح نظام الإدارة من أفسد النظم نتيجة تسلط النساء والجواري والأتراك على شؤون الدولة[٥] ، وتعتبر الفترة ما بين (٢٤٧ - إلى ٢٥٦ هـ) من أبرز الفترات التى دمرت فيها الإدارة المالية رغم المحاولات التى بذلها الخليفة

---

(١) الذهبي : **العبر** . جـ ٢ ، ص ٦٦ .

(٢) ابن الأثير : **الكامل** . جـ ٦ ، ص ١٥٢ .

(٣) عريب : **الصلة** . ص ٥٥ .

(٤) الطبري : **تاريخ** جـ ٣ ، ص ٢٢٢٣ (ط . لايدن) ، مسكويه : **تجارب** . جـ ٥ ، ص ٤٥ . السيوطي : **الخلفاء** . ص ٣٨٢ ، السامرائي : **المؤسسات الإدارية** . ص ١٦٦ .

(٥) اليوزبكي : **الوزارة** . ص ١٥٧ .

المهتدى إلّا أنه لم يفلح في ذلك ، وثمة شيء آخر نلاحظه وهو : « عدم استقرار الحكم وسيطرة العسكريين من الأتراك الذين كانوا يفتقرون إلى الكثير من الخبرة الإدارية »(١) ، وفي عهد الخليفة المعتز تنازع المغاربة والأتراك على إدارة بيت المال فمرة بيد المغاربة ، وأخرى بيد الأتراك(٢) ، وهذا فيه ما فيه من إرباك للنواحي المالية ، وقد استلم المعتضد زمام الخلافة ، وأمورها مرتبكة نظراً لما لاقاه الخليفة المعتمد من الفتن والحروب الداخلية كثورة الزنج « فلما قام المعتضد واستوزر عبيد الله بن سليمان قال له : قد دفعت إلي ملكاً مختلاً ودنياً خراباً ، وأريد أن أعرف إرتفاع النواحي »(٣) ، وفي عهد الخليفة المقتدر حدث إرتباك كثير في الإدارة المالية ، فكانت ترد الأموال إلى بيت المال « وتبقى أياما لا تفض »(٤) .

وقد كان المتولي لديوان بيت المال ولديوان النفقات يتبدل عند تغير الوزير « وذلك لأن طبيعة الأمور المالية كانت تتطلب ثقة متبادلة بين صاحب هذا الديوان والوزير »(٥) هذا بالإضافة إلى المقدرة الإدارية التى تختلف وجهات النظر في تقديرها . ثم هناك أمر آخر ذو بال : وهو مشاركة الجيش في تسيير دفة الأمور المالية وهؤلاء بدورهم تنقصهم الخبرة في هذا المجال ، « فعندما قدم أبو الفتح الفضل من الشام إلى بغداد أشار مؤنس بتقليده ديوان السواد واستجاب الوزير لهذا الطلب مكرهاً ، وقد انقطعت بتقليده موارد كانت تصل إلى بيت المال ، ولم يجروء أحد على الاعتراض على هذه الخسارة ، رغم الضرر الكبير الذى كانت تتعرض له مالية الدولة »(٦) ، وقد علق الكبيسى على هذا النص بقوله « ويتضح أن تدخل القادة العسكريين في الوظائف الإدارية والمالية لم يكن يجرى على أساس

---

(١) اللميلم : **نفوذ الأتراك في الخلافة العباسية** : جـ٢ ، ص ١٠٠ .
(٢) ن . م . س : جـ٢ ، ص ٦٩ .
(٣) الصابي : **الوزراء** ، ص ٢٤١ ، جمال الدين الأزدي : **أخبار الدول المنقطعة** ، ص ٢٠٤ ، **إرتفاع النواحي** : يعنى ذلك مبلغ إيراداتها .
(٤) الصابي : **الوزراء** . ص ٢٨٤ .
(٥) السامرائي : **المؤسسات الإدارية** . ص ٢٥٠ .
(٦) مسكويه : **تجارب الأمم** . جـ١ ، ص ٢١٢ .

من الكفاءة أو المقدرة الإدارية والنزاهة والاخلاص ، بل كان الدافع إلى ذلك كسب رضا القادة والحد من تمردهم على الدولة »[1] .

رابعا : سوء نظام الوزارة :

قال الله تعالى في قصة موسى عليه السلام : ﴿ **واجعل لي وزيرا من أهلي . هارون أخي أشدد به أزري وأشركه في أمري** ﴾[2] الآية ، وقال صلىٰ الله عليه وسلم : « **إذا أراد الله بملك خيراً قيض له وزيراً صالحاً إن نسي ذكره ، وإن نوى خيراً أعانه ، وإن أراد شراً كفه** »[3] .

لقد تعرض جهاز الوزارة خلال مرحلة الدراسة لفوضى عامة أطاحت بنظام الوزارة وأخلت بشروطها ، **وتعتبر الأمانة** من أعظم شروط الوزارة فقد قال الماوردى في ذلك « والأمانة أن يفي بما عليه ويستوفي ماله ، ولا يختزنه لنفسه ، ولا يقبل الهدايا التى تعطى له بحكم منصبه ، وإلاّ كانت رشوة مقنّعة ، ويجب أن يكون قدوة صالحة في سلوك العاملين »[4] ، وقد أفتى الماوردى بأنه إذا أخل الوزير بهذا الشرط وجب عزله « إذا تحققت خيانته أو عجزه أو قصوره »[5] ، وكذلك من شروط **الوزارة الكفاية** ، قال الثعالبي « وهي العلم بالأعمال الديوانية والتصرفات ، ووجوه تثمير الأموال والإستخراجات ، فيضع الأمور في مواضعها ، ويرتب الأعمال على قواعدها »[6] قال بعض الحكماء « إذا رأيت الوزير يجمع المال لنفسه فأبعده ، فلا خير فيه لأن حب المال يغطى على العقل ويمنعه من مشاهدة المصالح »[7] ، وإذا أردنا تطبيق هذه المعاني السابقة ، على وزراء فترة الدراسة ، رأينا البون شاسعاً إلا ما ندر منهم . ففي عهد المنتصر آلت أمور الوزارة إلى أحمد بن الخصيب ، فكان مقصراً في عمله ، ومطعوناً عليه في عقله

---

(١) الكبيسي : **المقتدر بالله** . ص ٣١١ .

(٢) سورة طه . آية (٢٩ - ٣٩) .

(٣) المنذري : **الترغيب والترهيب** . جـ ٤ ، ص ٢٦٨ .

(٤) الماوردي : **قوانين الوزارة** ، ص ٣١ وإلى هذا أشار الثعالبي في كتابه : **تحفة الوزراء** . ص ٦١ .

(٥) الماوردي : **قوانين الوزارة** ، ص ١١٩ .

(٦) الثعالبي : **تحفة الوزراء** ، ص ٦٣ .

(٧) ن . م . س : ص ٦٣ .

حتى إنه قال عن نفسه « مثلي كمثل الناقة التى تتزين للنحر »[١] ، فسقطت هيبة الوزارة بسبب سوء اختيار هذا الوزير الذى ليس له خبرة بأمور الدولة[٢] .

وفي عهد المستعين زاد اضطراب الوزارة بشكل كبير ، ففي خلافته القصيرة التى لا تزيد عن خمس سنوات تولى الوزارة فيها ستة وزراء ، كان أفضلهم أبو صالح عبد الله بن يزداد ، الذى أغضب الأتراك ، بحسن إدارته ، مما أدى به أخيراً إلى الهرب إلى بغداد ، والسبب أنه ضبط الأموال ، ومنع الأتراك من تصرفهم بها[٣] ، وفي عهد الخليفة المعتز « ازداد ضعف الوزارة وسقوط هيبتها ، حيث استوزر أبا الفضل جعفراً الاسكافي ، ولم يكن له علم ولا دراية بأمور الوزارة »[٤] ولم تنجح محاولة الوزير أحمد بن اسرائيل حيث وقفت أطماع الأتراك حائلاً دون تنفيذ تنمية الموارد المالية ، والمحافظة على الأموال . أما في عهد الخليفة المهتدي فكادت أمور الخلافة والوزارة تتحسن ، بفضل جهود الخليفة ، ثم بفعل الوزير سليمان بن وهب ، ولكن المدة التى قضاها في حكم الدولة العباسية كانت قصيرة جداً ، وقد اشتهر الوزير سليمان بن وهب برجاحة عقله وقوة عزيمته ، فقد قال : « عزل الولاية أدق من عزل العلاقة »[٥] .

وفي خلافة المعتمد انتعشت الوزارة نسبياً ، وذلك بسبب استيزار وزراء على مستوى جيد من الكفاءة الإدارية أمثال عبيد الله بن خاقان « إذ كان خبيراً بأحوال الرعايا والأعمال ضابطاً للأموال »[٦] ، ثم إنه نظراً للظروف الداخلية (الحروب) التى ألمت بالدولة كانت الحال تستدعي اختيار وزراء أكثر صلاحية ، إلا أن هذا الأمر لم يتحقق بنسبة كبيرة نظراً لقلة الأموال وطلب الموفق المزيد من فرض الضرائب على التجار ، مما كان سبباً في عزل الوزير الحسن بن مخلد الجراح حين امتنع عن تنفيذ رغبة الموفق[٧] . وفي عهدي المعتضد والمكتفى نرى أنهما

---

(١) ن . م . س : ص ١٢٢ .
(٢) اليوزبكي : الوزارة . ص ١٣٤ .
(٣) المسعودي : مروج الذهب . جـ ٤ ، ص ٦١ .
(٤) اليوزبكي : الوزارة ، ص ١٢٦ .
(٥) الثعالبي : تحفة الوزراء ، ص ١٢٣ .
(٦) ابن القطقطي : الفخرى . ص ٢٠٣ .
(٧) التنوخي : نشوار المحاضرة . جـ ٨ ، ص ٨٥ .

نجحا في « انتشال الوزراة من الفوضى والاضطراب ، ووضعاها في المكانة اللائقة بها ، ويرجع السبب في ذلك إلى مقدرتهما في إختيار وزرائهما من ذوي المقدرة والكفاية الإدارية والمالية ، ونخص بالذكر منهم الوزير عبيد الله بن سليمان بن وهب وابنه القاسم بن عبيد الله »[1] الذى قال مقولته المشهورة : « عقل الكاتب في قلمه ، والكلام الحسن مصائد القلوب »[2] .

وجاء المقتدر إلى الخلافة ، فعمّت الفوضى جهاز الوزارة ، وقال ابن خلدون في ذلك : « إن وزراء المقتدر لم تكن تتوفر فيهم خطتا السيف والقلم وسائر معاني الوزارة والمعاونة »[3] ، لقد أسرف الخليفة المقتدر في تعيين الوزراء وعزلهم ، بحيث بلغ عددهم (١٢) وزيراً ، منهم من وزر لثلاث مرات[4] ، ومنهم من وزر لفترتين[5] ، وقد تولى منصب الوزارة شخصيات ضعيفة كانت تسيء إلى الدولة أمثال الوزير محمد بن عبيد الله الخاقاني ، فقد قال عنه الصابي « كان فيه إهمال للأمور وإطراح للأعمال وتلون في الأفعال »[6] ، ثم إنه بسط يده وأيدي أولاده وكتابه بالتوقيعات وبالصلات والإطلاقات وإسقاط الرسوم فسخفت الوزارة »[7] ، وكذلك الوزير حامد بن العباس فقد « صُرف علي بن عيسى عن وزارة السلطان على فضله وعدله وسداده وحزمه بحامد بن العباس على تخلفه ونقصه »[8] .

(١) اليوزبكي : **الوزارة** . ص ١٥٤ .
(٢) الثعالبي : **تحفة الوزراء** . ص ١٢٤ .
(٣) ابن خلدون : **المقدمة** . ص ٢٣٨ .
(٤) أبو الحسن بن الفرات . الأولى كانت سنة (٢٩٦ هـ) ، والثانية (٣٠٢ هـ) ، والثالثة (٣١١ هـ) .
(٥) على بن عيسى . الأولى كانت سنة (٣٠١ هـ) ، والثانية (٣١٢ هـ) .
(٦) الصابي : **الوزراء** . ص ١٥٨ .
(٧) ن . م . س : ص ٢٨٥ .
(٨) الثعالبي : **تحفة الوزراء** . ص ٥٤ .

وقد تعرض معظم الوزراء للمصادرة والسجن أو القتل ، وذلك بسبب حاجة الخليفة المقتدر إلى المال ، وهناك سبب آخر أدى بالخليفة إلى الإسراف في تولية وعزل الوزراء هو « أن بعض الطامعين بالوزارة كان يتعهد للخليفة بأداء مبلغ كبير من المال مقابل حصوله على منصب الوزارة »[1] ، ويالأسف كان لهذا الأسلوب نتائج وخيمة منها : إضطراب أمور الدولة الإدارية والمالية ، وعدم كفاءة الوزراء ، ومنها أيضا زيادة حدة المنافسة والمساومة على طلب الوزراء ، حتى إنه تولى هذا المنصب شخصيات ضعيفة لم تستمر في الوزارة سوى شهرين فقط مثل الحسين بن القاسم بن عبيد الله بن سليمان بن وهب ، فقد تولى الوزارة في ٢٦ رجب سنة ٣١٩ هـ ، وعزل عنها في ٢٩ رمضان سنة ٣١٩ هـ وبعضهم لبضعة أشهر مثل أبي الفتح الفضل بن جعفر بن محمد بن الفرات ، فقد تولى الوزارة في ٢٨ ربيع الثاني سنة ٣٢٠ هـ ، وعزل عنها في ٢٩ شوال سنة ٣٢٠ هـ وهناك أمر آخر أدى بالوزارة إلى الحضيض هو أنه أصبح لكل وزير أنصار من القواد والكتّاب ، وهؤلاء يؤمل من الوزير السماح لهم بالحصول على الأموال والمناصب إن هو تولى الوزارة[2] . وقد قال الشاعر[3] في تضعضع أمر الوزارة :

لا كـمال لا جمـال ... لا بـيـان لا عـبـارة
هكذا الرسم لـديكم ... أين آلات الـوزارة ؟

خامسا : إهمال النشاط الزراعي :

تعتبر واردات بيت المال من الإنتاج الزراعي العنصر الأساسي لواردات الدولة العباسية ، ومن أجل هذا كان من الطبيعي أن تهتم الدولة بالأراضي الزراعية ، وتوفير المياه عن طريق تعمير وإصلاح السدود ، وإقامة مشاريع جديدة ، وتطهير الترع والروافد والأنهار من النباتات والصخور ، ولكن هذا لم يحصل خلال فترة البحث ، فقد تدهورت أحوال الزراعة والمزارعين ، نتيجة لفوضى الجند في أعقاب اغتيال المتوكل ، وأحداث الفتنة الداخلية بين المستعين

---

(١) اليوزبكي : **الوزارة** . ص ١٥٨ .
(٢) اليوزبكي : **الوزارة** . ص ١٤٣ . السامرائي : **المؤسسات الإدارية** . ص ٢٤٣ .
(٣) الشاعر : أبو محمد السلمي . انظر الثعالبي **يتيمة الدهر** . جـ ٤ ، ص ٩١ .

والمعتز ، وأحداث فتنة الزنج ، وفتنة القرامطة ، فقد شُغلت الإدارة المركزية عن القيام بواجباتها تجاه الزراعة والمزارعين ، إذ وجهت الدولة جميع إمكاناتها إلى مقاومة هذه الاخطار[1] . « ولا شك في أن استمرار الحروب قد أضرّ كثيراً بالزراعة ، إذ نجم عنه أعمال تخريب متعمدة لضفاف الأنهار ، من أجل استعمال المسطحات المائية عوامل حماية أحيانا أوعوامل عرقلة أمام تقدم الجيوش المتحاربة »[2] فنرى خلال النزاع الذى حصل بين المستعين والمعتز سنة ٢٥١ هـ أنه تم اغراق منطقتين زراعيتين مهمتين عمداً بغرض الحماية الكافية لمدينة بغداد ، وكذلك من أجل تقوية تحصينات بغداد[3] ، وكانت نتيجة هذا الصراع أن هاجر قسم كبير من المزارعين بسبب الإغراق المتعمد لأراضيهم « أما بقية المزارعين فلا بد أنهم تأثروا إلى حد كبير بالاجراءات التعسفية في الجباية تحت وطأة ظروف المعارك . . . إن مثل هذه الأوضاع تعكس بوضوح غياب السياسة الواعية المستقرة ازاء الزراعة والمزارعين »[4] .

هذا بالإضافة إلى عدم إدامة الترميم والصيانة للسدود والقناطر ثم إنه يضاف إلى ذلك أيضاً ما أشاعه الزنج من إرهاب لإجبار السكان على الإنضمام إليهم أو الجلاء إلى مناطق سيطرة العباسيين . وخلال الفترة من ٢٤٧ هـ حتى القضاء على ثورة الزنج سنة ٢٧٠ هـ لم نجد من النصوص ما يدعم حالة الزراعة أو المزارعين . أما بعد القضاء على ثورة الزنج فقد طالب الخليفة المعتمد جميع المزارعين بالعودة إلى مزارعهم ، وقدّم لهم سُلفاً مالية لإعادة تعمير قراهم ومزارعهم ، كما قدّم لهم البذور والحيوانات اللازمة للزراعة[5] ، وقد بلغ إجمالي السلف كدفعة واحدة (٣٦٠,٠٠٠) دينار ، وكذلك فعل الخليفتان المعتضد والمكتفى فقد اهتما بأمور الزراعة ، مما ساعد على تحسن ميزانية الدولة العباسية .

---

(١) ضيف الله الزهراني : **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية** . ص ٣٧٨ ، ٣٧٩ .
(٢) ن . م . س : ص ٣٧٩ .
(٣) الطبرى : **تاريخ** . جـ ٢ ، ص ١٨٨٥ (ط لايدن) .
(٤) السامرائي : **دراسات في الاقتصاد الزراعي** . العدد (٥) السنة ١٤٠٢ هـ مركز البحث العلمي واحياء التراث الإسلامي . بجامعة أم القرى . ص ٢٧٤ .
(٥) التنوخي : **نشوار المحاضرة** . جـ ٨ ، ص ١٥٤ .

أما في عهد الخليفة المقتدر فقد تأرجحت أمور الزراعة بين الإصلاح والتدهور وكان هذا يخضع لمقدرة الوزير المعين ، فقد قدّم بعض الوزراء ، أمثال على بن عيسى ، خدمات زراعية جيدة ، إلا أن حالة التدهور كانت أقرب منها إلى الاصلاح ، فقد حدث إهمال في صيانة السدود ومشاريع الري وتوالي الفيضانات المتلاحقة[1] ، وقد أصدر على بن عيسى نشرة دورية إلى عمال الخليفة ، يوصيهم فيها بالإخلاص في عمارة الأرض الزراعية ، واعتبر أن المحافظة على نظام الري العامل الأساسي لتقدم الدولة ، ورفاهة المواطن[2] ، والذى زاد الأمر سوءا في عهد المقتدر هو نظام جباية الضرائب ، وهذا النظام تمثل في نظام الضمان الذي أضر بأمور المزارعين فكان على الوزير أن يضمن مبلغاً من المال لخزينة الدولة دون النظر إلى كيفية الحصول على هذا المال ، هذا بالإضافة إلى إنشغال الوزراء في الصراع من أجل بقائهم في السلطة ، وهذا أدى إلى انشغالهم عن الفلاحين والفلاحة .

سادسا : انفصال بعض الولايات من الخلافة العباسية :

لقد ارتبطت أقاليم الدولة الإسلامية المختلفة بالخليفة مباشرة وأعطى أمراء الأقاليم صلاحيات واسعة ، وكذلك الحال مع العمال الذين كان واجبهم يتضمن جباية الضرائب ومباشرة عملية الإنفاق العام في الأقاليم[3] ، ومنذ سنة ٢٥٤ هـ ، حدثت بعض الانقسامات في جسم الدولة العباسية ، كقيام الدولة الصفارية التى أعلنت التمرد والعصيان أثناء خلافة المستعين بالله ، وقيام الدولة السامانية سنة ٢٨٨ هـ ، والطولونية ثم الاخشيدية في مصر ، والدولة الزيديه بطبرستان ، وكان أصحاب هذه المطامح يطمحون إلى السلطة ، ثم يحاولون تركيز سلطتهم وصبغها بالشرعية بالطلب من العاصمة الاعتراف بهم ممثلين عنها « لكي يضمنوا استمرار خضوع المسلمين لهم في تلك المقاطعات »[4] ، فمثلا خلال

---

(١) الكبيسي : **المقتدر** . ص ٣٧٥ .

(٢) الصابي : **الوزراء** . ص ٢٨٠ .

(٣) صيف الله الزهرانى : **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية** . ص ٩٢ .

(٤) السامرائي : **المؤسسات الإدارية** . ص ١٦٨ .

الفتنة التي وقعت بين المستعين والمعتز اضطربت الأقاليم في عملية إرسال الخراج ، فكل خليفة طلب أن ترسل الموارد المالية إليه . ولكن الأقاليم التابعة لدار الخلافة امتنعت عن إرسال أي مبالغ خلال الفتنة[1] ، وفي سنة ٢٥٢ هـ سيطر عيسى بن الشيخ الشيباني على الرملة ، ومد نفوذه إلى جميع أنحاء فلسطين ، ثم تغلب على دمشق ، وامتنع عن إرسال الخراج إلى العراق[2] ، وفي عهد الخليفة المهتدي ثارت القبائل في الشام ، وامتنعت عن دفع الضريبة للخليفة[3] .

ولم تصل الموارد المالية من الدولة الطولونية بانتظام ، مما ساعد على استفحال خطر ثورة الزنج ، وهذا أدى إلى توتر العلاقات بين كل من الموفق وابن طولون . فقد طلب الموفق أموال الخراج ، وأرسل ابن طولون مبلغ مليون ومئتي ألف دينار ، ولم يرض هذا الموفق لقلتها[4] .

أما في عهد الخليفة المقتدر بالله ، فإن الدولة اعترتها حالة من الضعف المالي ، وسيطرة أغلب الأقاليم على مواردها . فمن خلال قائمة على بن عيسى لسنة ٣٠٦ هـ التي عملها للواردات المالية في عهد المقتدر ، نرى التصدع الكبير الذى أصاب مالية الدولة ، فكان كل إقليم يُعطى للمتغلب عليه مقاطعة ، أى دفع أموال جاهزة للدولة سواء اكتفى هذا الإقليم ذاتياً أم لم يكتف ، ليس لمركز الخلافة إلا أموال متوفرة فقط ، وعلى المقاطع توفير هذه الأموال[5] .

والحق أن انفصال بعض الولايات عن جسم الدولة ، أدى إلى زعزعة ماليتها ، فنجم عن ذلك نقص واضح في الموارد المالية المرسلة إلى الخزينة المركزية[6] .

---

(١) ضيف الله الزهراني : **النفقات وإدارتها في الدولة العباسية** . ص ٩٥ .
(٢) فاروق عمر : **الخلافة العباسية** . ص ١٨٩ .
(٣) ن . م . س : ص ٧٥ .
(٤) الرشيد : **الذخائر والتحف** . ص ٣٧ .
(٥) عريب : **الصلة** . ص ٤٢ ـ ٥٦ . مسكويه : **تجارب الأمم** . جـ ١ ، ص ٤٥ ـ ٤٧ .
(٦) خوله شاكر : **بيت المال نشأته وتطوره** . ص ١٣١ .

سابعا : تبذير الخلفاء ، وتسلط النساء على الثروة :

كانت نفقات الخلفاء وذويهم تصرف من بيت المال[١] ، وخلال فترة البحث ، لاحظنا اضطراب الأمور المالية بشكل كبير ، وخاصة أيام سيطرة الأتراك القوية (٢٤٨ - ٢٥٦ هـ) وخلال هذه الفترة لم تشر المصادر إلى بذخ وإسراف الخلفاء في الأموال بشكل كبير نظراً لضيق ذات اليد فقد كانت مصروفات كل من المنتصر والمستعين تقدر بألف درهم في اليوم الواحد[٢] ، أما في عهد المهتدى فقد حاول قدر الإمكان الإصلاح المالي فقدّر لنفسه مصروفاً يومياً بلغ مائة درهم[٣] ، وقدرت نفقات الخليفة المعتضد بسبعة آلاف دينار يومياً وهى نفقات أغلب الأجهزة الإدارية[٤] ، أما الخليفة المقتدر بالله فكان يخصص له كل يوم (١٠٠٠) دينار[٥] ، وفي حقيقة الأمر أن عهد الخليفة المقتدر بالله قد اقترن بالتبذير والإسراف المفرطين ، فعندما توفى المكتفى بالله كان في بيت مال الخاصة (١٤,٠٠٠,٠٠٠) دينار ، وفي بيت مال العامة (٦٠٠,٠٠٠) دينار ونيف[٦] فقام بتوزيعها في « حظاياه وأصحابه حتى أنفذها وهذا حال الصبيان وسفهاء الولادة »[٧] ، وقد بلغ مقدار العجز المالي في عهد هذا الخليفة (٢,٠٨٩,٨٩٤) دينار[٨] ، وبلغت نفقات المقتدر في خمس وعشرين سنة مقدار (٧٢,٠٠٠,٠٠٠) دينار ، وكانت قصوره مؤثثة ومزينة بترف بالغ فكانت تحوي (٨٣٠,٠٠٠) ستارة من الحرير الخالص المطرز بالذهب و(٦٢٠,٠٠٠)

---

(١) المقريزى : **الخطط** . جـ ١ ، ص ١٧٦ .
(٢) المسعودي : مروج الذهب . جـ ٤ ، ص ١٩٠ ، **المجلة التاريخية** ، العدد الرابع سنة ١٩٧٩ م . ص ١٠٩ .
(٣) ن . م . س : جـ ٤ ، ص ١٩٠ .
(٤) الصابي : **الوزراء** . ص ٢٧ .
(٥) ابن حمدون : **التذكرة الحمدونية** . جـ ١٢ ، ورقة ١٣٠ أ .
(٦) الصابي : **الوزراء** . ص ٣١٧ .
(٧) ابن كثير : **البداية والنهاية** . جـ ١١ ، ص ١٠٥ .
(٨) جمال الدين الأزدي : أخبار الدول المنقطعة . ص ٢٢٠ .

بساط من أنواع مختلفة ومن صنع بلاد مختلفة[1] ، ولعل هذه الأرقام تكفي لإعطاء صورة واضحة عن البذخ العجيب لهذا الخليفة أما فيما يتعلق بأثر النساء في تبديد ثروة الدولة ، مما نتج عنه اخلال في مقدرات الدولة المالية ، فنرى أن الخليفتين المنتصر والمستعين كان ينفق كل منهما على أمه في كل سنة مبلغ مليون دينار[2] وقد قامت أم المعتز (قبيحة) بدور كبير في تنحية الخليفة المستعين عن الخلافة لكى يصفو الجو لإبنها المعتز[3] ، وقد بلغت نفقاتها في السنة مليون دينار[4] ، وقدرت ثروتها بمبلغ ثلاثة ملايين دينار ، وكان ذلك مبلغاً كبيراً إذا تذكرنا قلة موجودات بيت المال في عهد المعتز ، فقد عجز الخليفة عن تدبير مبلغ (٥٠,٠٠٠) دينار لدفع رواتب الجند ، في حين كانت والدته قادرة على دفع ذلك المبلغ إلا أنها امتنعت . وأنفق المكتفى على نسائه مبلغ (٦٠٠,٠٠٠) دينار في السنة ، وكان قصره يعج بالخدم والحشم ، وقد قدّر عددهم الصابي بعشرة آلاف خادم[5] وكان ينفق عليهم باقتدار نظراً لتماسك الدولة التى قام بإنعاشها سلفه الخليفة المعتضد بالله .

أما في عهد الخليفة المقتدر فقد أضحت الثروة بين النساء والخدم والحشم ، فقد قدر عددهم بأحد عشر ألف امرأة وخادم[6] ، ووقع الخليفة تحت تأثير مباشر حتى غلب على الأمر النساء والخدم وغيرهم وقد تميّز عصره بسلطة القهرمانات[7] ، فقد كان لهن شأن كبير وحظوة مرموقة في دار الخلافة ، وقد لعبت والدة المقتدر (شغب) دوراً بارزاً في التأثير على الخليفة والتدخل في

---

(١) الخطيب البغدادي : **تاريخ بغداد** . جـ ١ ص ٥٢ . الدوري : **تاريخ العراق الاقتصادي** . ص ٢٥٢ .

(٢) الطبري : **تاريخ** . جـ ٢ ، ص ١٧٢٠ (ط . لايدن) ابن الأثير : **الكامل** . جـ ٥ ، ص ٢٤٤ .

(٣) ابن دحية : **النبراس** . ص ٨٧ .

(٤) الطبري : **تاريخ** . جـ ٢ ، ص ١٧٢٠ (ط . لايدن) .

(٥) الصابي : **رسوم دار الخلافة** . ص ٨ .

(٦) ن . م . س : ص ٨ .

(٧) القهرمانة : أصلها الوكيل عن الشخص أو أمين الدخل والخرج ، ابن الأثير : **الكامل** . جـ ٦ ، ص ١٦٣ .

السلطة ، وقد عُرف عنها حبها للمال ، فقد بلغ دخلها من أملاكها مليون دينار في السنة[١] ، وكان راتبها اليومى (٣٣٣ ١/٢) دينار[٢] ، والقهرمانات كل شهر خمسة آلاف دينار[٣] .

وقد استنكر قادة الجند تصرفات أم الخليفة والقهرمانات واستبدادهن بالأموال دونهم وأظهروا « أن الجيش عاتب منكر للسرف فيما يصير إلى الخدم والحرم من الأموال والضياع ، ولدخولهم في الرأى والتدبير ، وطالبوا باخراجهم من الدار »[٤] .

ثانيا : طرق معالجة العجز المالي :

لقد اضطرت الدولة العباسية خلال فترة الدراسة مكرهة إلى إيجاد حلول متعددة للخروج من الأزمات المالية التى حلت بها ، وقامت بوضع طرق وأساليب متعددة يمكن من ورائها إصلاح الوضع المالي ، وكانت هذه الطرق على النحو التالى :

أولا : تغيير طرق الجبايــة :

ونقصد بذلك جباية الضرائب ، وقد ركزت الدولة العباسية على « **طريقة الضمان** » كحل من الحلول العاجلة **والتضمينات تعني : أن يعين الخليفة أو الوزير شخصا ما في منصب أو إقليم على أن يضمن للخزينة المركزية مبلغا متفقا عليه من المال**[٥] ، **مقابل السماح له بجباية ما يمكن جبايته من أهل الولاية التى تضمنها ، حيث يصبح ما يجبيه ملكا له**[٦] . ولعل سبب اللجوء إلى هذه

---

(١) ابن الجوزي : المنتظم . جـ ٦ ، ص ٣٥٢ .
(٢) مسكويه : تجارب الأمم . جـ ١ ، ص ٤٢ .
(٣) التنوخي : نشوار المحاضرة . جـ ٨ ، ص ٨٥ .
(٤) مسكويه : تجارب الأمم . جـ ١ ، ص ١٨٩ . Bowen : **Aliben I S A, p.198**
(٥) فروق عمر : الخلافة العباسية . ص ١٢٠ .
(٦) الدوري : دراسات في العصور العباسية المتأخرة . ص ١٩١ . السامرائي : **المؤسسات الإدارية** . ص ١٦٧ .

الطريقة راجع إلى حالة الدولة والأزمات المالية التى كانت تمر بها[1] ، مع أن هذا النظام له مساوئه الخطيرة على الزراعة والمزارعين ، وقد قال الصابي « الضمان يذهب بالإرتفاع »[2] ، وإلى هذا أشار أحمد علبي قائلا « ومن مظاهر الأنحطاط والتعثر في مالية الخلافة أن نظام الإلتزام أو التقبيل أو الضمان قد أصبح على ما يظهر ، النظام السائد »[3] ، إلا أن الدولة لجأت له كمحاولة لإنقاذها من الأزمات المالية ، وأول محاولة ظهرت لنا خلال فترة الدراسة كانت في عهد الخليفة المهتدي بالله (٢٥٥ ـ ٢٥٦ هـ) ، فقد كان يمتدح وزيره سليمان بن وهب ، ويلاحظ عليه اتباع طريقة المعجل والمؤجل من الضمان ، بقوله « نعم الرجل أنت لولا المعجل والمؤجل »[4] ، وكانت مبالغ الضمان تدفع على قسطين : معجل ومؤجل ، فالمعجل ، هو الذى يستلمه الوزير من الضامن مقدما ، كدفعة أولى ، ويؤجل الدفعة الثانية حتى يستلم الضامن عمله في مقاطعته التى قوطع عليها . ولقد لجأ إليها (الضمان) الخليفة المعتضد بالله مكرها عندما تولى الخلافة ، وليس في بيت المال سوى قراريط لا تبلغ دينار[5] ، فقام إسماعيل بن بلبل بإستخراج خراج السواد لسنتين في سنة ، « وليس في الخزائن موجود من مال ولا ضياعة »[6] فأشار عليه الوزير أبو القاسم عبيد الله بن سليمان ، بأن يخرج أحمد بن محمد الطائى من السجن ، وأن يقوم بتضمينه بعض أعمال منطقة السواد ، ففعل المعتضد ، وضمّن الطائى دفع مبلغ سبعة آلاف دينار كل يوم وستة آلاف في كل شهر لسد العجز الحاصل في ميزانية الدولة ، « وأخذ خطة بالتزام الضمان وتصحيح المال على ما تقرر من أوقاته »[7] ، واستمر هذا الضمان سنتين ، وأمر

---

(١) ن . م . س : ص ١٦٧ .

(٢) الصابي : **الوزراء** . ص ٢٨ . والارتفاع : هو مجموع الأموال الديوانية .

(٣) أحمد علبي : **ثورة الزنج** . ص ٦٦ .

(٤) الأصفهاني : **الأغاني** . جـ ٢٠ ، ص ٦٩ .

(٥) جمال الدين الأزدي : **أخبار الدول المنقطعة** . ص ٢٠٤ .

(٦) الصابي : **الوزراء** . ص ١٣ .

(٧) ن . م . س : ص ١٤ .Samarraie. H. **Agriculture in Iraq.** p. 210 **أما المناطق التى ضمنها الطائي فهي** : أعمال سقى الفرات ودجلة وجوخي وواسط وكسكر وطساسيج نهر بوق والزيبين وكلواذي ، ونهر بين والرذانين ، وطريق خراسان . ن . م . س : ص ١٥ .

الخليفة المعتضد بجعل يومي الثلاثاء والجمعة أجازة لموظفي الدولة « ومنع من أن يفتح في هذين اليومين ديوان أو يخرج شيء إلى مجلس التفرقة* على الجيش خاصة ، فوفر من مالها (٤٧٧٠) دينار »[١] ، وخلال هذه الفترة (فترة الضمان) استطاع الخليفة أن يصلح أوضاع دولته الاقتصادية حتى قيل عنه « أنه أصلح الأمور وأحسن التدبير . . . وبالغ في العمارة ، وأنصف في المعاملة ، ورفق بالرعية . . . وتقدم إلى أجناده وأتباعه بلزوم الطريقة الحميدة »[٢] ، وعندما تولى الوزارة القاسم بن عبيد الله للمعتضد أخذ خطة بتوفير مبلغ (٢,٠٠٠,٠٠٠) دينار لخزينة الدولة[٣] ، أما في عهد الخليفة المقتدر بالله فقد كثر أمر الضمان ، وأصبح طريقة شائعة بين الوزراء والعمال ، وأصبح المنصب الإداري مهيأ لمن يضمن أموالاً كثيرة . ففي عام ٢٩٦ هـ ، قلّد المقتدر يوسف بن أبي الساج أعمال أرمينية وأذربيجان ، وضمنها بمبلغ (١٢٠,٠٠٠) دينار[٤] . وفي سنة ٣٠٤ هـ قرر المقتدر على أحمد بن مسافر أن يحمل من خراج الري وقزوين مبلغ (١٦٠,٠٠٠) دينار[٥] ، وفي السنة نفسها قرر المقتدر على سبك غلام يوسف بن أبي الساج وهو على أذربيجان مبلغ (٢٢٠,٠٠٠) دينار[٦] ، وكان البريدي على الأهواز يرسل مبالغ غير منتظمة .

وفي سنة ٣٠٦ هـ ضمن الحسين بن أحمد الماذرائي أعمال مصر والشام بمبلغ (٣,٠٠٠,٠٠٠) دينار[٧] . وفي وزارة حامد بن العباس (٣٠٦ - ٣١١ هـ) يمكن ملاحظة الاتساع في إستعمال طريقة الضمان في تعيين العمال ، واستشرى فساد نظام الضمان ، فقد تضمن ابن رستم أصبهان بزيادة مائة ألف دينار في كل

---

* مجلس الإعطاء والتفرقة ، جزء من الجهاز الإداري لديوان الجيش ، كان يختص بتوزيع العطاء أو الرزق على افراد الجيش . انظر : الصابي : **الوزراء** . ص ٢٧ .

(١) ن . م . س : ص ٢٧ .

(٢) جمال الدين الأزدي : **أخبار الدول المنقطعة** . ص ٢٠٥ .

(٣) ابن الطقطقي : **الفخري** . ص ٢٠٧ .

(٤) ابن الأثير : **الكامل** . جـ ٦ ، ص ١٣٥ .

(٥) ن . م . س : جـ ٦ ، ص ١٥٦ .

(٦) مسكويه : **تجارب الأمم** . جـ ١ ، ص ١٦ .

(٧) الهمداني : **تكملة تاريخ الطبري** . ص ٢١٤ .

سنة زيادة على ضمانها السابق[1] ، وقد تولى حامد بن العباس وهو وزير ضمان منطقة واسط وعسف بأهلها ، وعمل على رفع أسعار الحبوب ، وكثرة الفوضى والشغب ، وأمر الخليفة بفسخ الضمان عن حامد ، وأصدر أوامره بمنع الضمان بعد ذلك عن رجال الجيش والسياسة[2] ، ومع أن أسلوب طريقة الضمان في توفير الأموال قد اتخذ كحل من الحلول لحل الأزمات المالية ، فإنه لم ينجح في كل الأحوال ، لأن الضامنين لم يدفعوا إلّا قليلاً مما تعهدوا به . فإذا ما ألحت السلطة عليهم جنح البعض منهم إلى إعلان العصيان وشق عصا الطاعة ، ومن ثم الانفصال والاستئثار بولاياتهم قاطعين كل صلة تربطهم بعاصمة الخلافة[3] .

ثانيا : المصادرة :-

لقد اهتمت الدولة الاسلامية منذ نشأتها بموضوع الرقابة المالية وتعقبت المختلسين لأموالها ، وكانت المصادرة في عصور الدولة الاسلامية الأولى ، وتقريبا إلى نهاية العصر العباسي الأول أداة إصلاح وتهذيب ولكنها في العصر العباسي الثاني ، وبالذات في فترة هذه الدراسة أتخذت شكلاً مغايراً ، وهو سد العجز الحاصل في مالية الدولة[4] ، « وكان الخليفة إذا احتاج إلى المال ووجد خزائنه فارغة عَمَدَ إلى مصادرة وزيره نتيجة عجز هؤلاء الوزراء عن تنظيم الجباية ، وتنمية موارد الدولة فيتعذر على الوزير توفير الأموال اللازمة ، فيلجأ الخليفة إلى مصادرة أموال الوزير »[5] ، وقد شملت المصادرة بالإضافة إلى الوزراء الولاة والقضاة وموظفي الدواوين[6] ، فأموال المصادرات كانت تشكل مورداً مهماً عالج (نسبيا) العجز المالي ، وعملت على « إسكات الأصوات المطالبة بالمال من الجند

---

(١) السامرائي : **المؤسسات الإدارية** . ص ١٧٣ .

(٢) الصابي : **الوزراء** . ص ١٠٨ - ١١٠ .

(٣) مسكويه : **تجارب الأمم** . جـ ١ ، ص ٤٥ Samarraie. H. **Agriculture in Iraq.** p. 211
ابن الأثير : **الكامل** . جـ ٦ ، ص ١٥٠ .

(٤) الصابي : الوزراء . ص ٣٣٣ . مسكويه : تجارب الأمم : جـ ٥ ، ص ١١٣ . الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي . ص ٢٥٩ . السامرائي : المؤسسات الادارية . ص ٢٨٦ . خوله شاكر : بيت المال نشأته وتطوره . ص ١٩٧ .

(٥) اليوزبكي : الوزارة . ص ١٤٦ .

(٦) مسكويه : تجارب الأمم . جـ١ . ص ١٤ ، ٣٢ ، ٢٠٨ .

والحاشية »[٤] ، ومن أجل تنظيم أموال المصادرات استحدث « ديوان المصادرين »[٥] ، وقد عملت أموال المصادرة على « إعادة توزيعها على الموظفين في الرواتب من جهة ، وإستفادة الشعب منها في بعض الأحيان عن طريق الخدمات التي تقدمها الدولة لهم »[٦] ، ولعل أقصى ما بلغته المصادرة من قوة كان في عهد الخليفة المقتدر ، فقد قدر عددها بـ(٢٢) مصادرة من سنة ٢٩٦ الى سنة ٣١٩هـ[١] ، وكانت مقاديرها تختلف باختلاف مقدرات المصادرين المالية ، وقد بلغت الأموال التي صودرت من ابن الفرات ـ على سبيل المثال ـ وكتابه مبلغ (٤,٤٠٠,٠٠٠) دينار[٢] .

وأخيراً فإن المصادرات « زادت من الإضطراب الإداري والمالي في الدولة إضافة إلى القلق السياسي ، وذلك لأنها أصبحت سياسة ثابتة يلجأ إليها الخلفاء ، فكان الوزير يعلم مسبقا أنه سيتعرض إلى المصادرة بعد عزله ، فيعمل ما في وسعه لجمع المال أثناء تقلده المنصب »[٣] .

ثالثا : محاولة التخلص من الأتراك :ـ

يدرك خلفاء هذه الفترة (٢٤٧ـ٣٢٠هـ) مدى المشكلات التي سببها لهم الأتراك سواء في مجال السياسة أو الاقتصاد . . . الخ ، وحاولوا قدر جهدهم الخلاص من هذه الفئة التي سيطرت على الحكم والإدارة ، وكانت سيطرتها تدميراً لا تعميراً ، وتعتبر محاولات الخلفاء هذه طريقاً من طرق معالجة الأزمات المستحكمة ، والتي كان الأتراك أنفسهم سبباً من أسباب إستحكامها ، فرأى الخلفاء بثاقب النظر والبصيرة أن إبعاد الأتراك يحل مشكلاتهم المتعددة ،

---

(٤) الكبيسي : المقتدر . ص ٢٤٤ .
(٥) مسكويه : تجارب الأمم . جـ١ ص٢١ .
(٦) الدوري : تاريخ العراق الاقتصادي . ص ٢٥٩ .
(١) مسكويه : تجارب الأمم . جـ ٥ ، ص ٨ ، ١٤ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٩٣ ، ١٠٠ ، ١٠٩ ، ١٢٨ ، ١٣١ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ . وكذلك أوردها الدوري في كتابه تاريخ العراق الاقتصادي . ص٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ .
(٢) مسكويه : تجارب الأمم . جـ٥ ، ص٢٣٩
(٣) فاروق عمر : الخلافة العباسية . ص١٢٠ ، ١٢١

Bowen : Aliben Isa .P. 135.

فحاولوا ، وكانت محاولاتهم على النحو التالي : منذ بداية عهد المنتصر الذي لم يستمر في الخلافة لأكثر من ستة أشهر ، ظهر التبرم والسخط من الخليفة على الأتراك واضحاً ، فأخذ يعلن تبرمه وسخطه ، بل ويهددهم بالقتل ، فتخلصوا منه قبل أن يتخلص منهم ، وذلك بدس السم له(١) .

وعندما انتقل الخليفة المستعين من سامراء إلى بغداد فإنما كان لرغبته الأكيدة في الخلاص من نفوذ الأتراك ولا يعني اصطحاب المستعين لبعض زعماء الأتراك (مثل بغا ووصيف) اعتماده عليهم بقدر ما يعني رغبته في سلب قوتهم عن طريق عزلهم عن مصدر هذه القوة ، والاحتفاظ بهم إلى جانبه في البيئة الجديدة التي لم يكن للأتراك فيها أثر كبير(٢) .

وقد اتخذ الخليفة المعتز بالله عدة طرق للخلاص من طغيان الأتراك واستبدادهم بأمور الدولة ، ومن تلك الطرق : **أنه حاول أن يدعم فرق المغاربة والفرغانيين ضد الأتراك** ، « فقد شعر المغاربة بضعف مركزهم أمام الأتراك ، ونقموا عليهم تلك المناصب التي حازوها دونهم(٣) »، **والطريق الاخر هو نجاح الخليفة المعتز في التخلص من بغا** ، فقد اغتيل وأحرق جسده وصودرت أمواله بأمر من الخليفة(٤) ، الآ أن سياسة المعتز في التخلص من الاتراك لم يكتب لها النجاح بسبب الأزمات المالية ، التي أودت بحياته في السجن .

أما الخليفة المهتدي ، فكان صاحب قوة وعزيمة أراد من خلالها إصلاح الوضع السياسي والاقتصادي في دولته ، وقد بدأ مشواره بتذمر عام من الجند وصغار الضباط حينما أدركوا بأن القادة الكبار ، « إنما يستغلونهم للحصول على امتيازات وأموال ، ومناصب لهم دون أن يصيبوا منها شيئا »(٥) ، وثار الجند في

---

(١) المسعودي : مروج الذهب . جـ٤ ، ص١٣٤ .
(٢) ابن الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد . جـ٢ ، ص ٢٢ ، ابن كثير : البداية والنهاية . جـ١١ ، ص ٧ .
(٣) اللميلم : نفوذ الأتراك في الخلافة العباسية . جـ٢ ، ص ٥٧ .
(٤) ابن كثير : البداية والنهاية . جـ١١ ، ص ١٤ . الذهبي : العبر . جـ٢ص٥ .
(٥) فاروق عمر : **الخلافة العباسية** . ص ٧٤ .

بغداد مطالبين برواتبهم ، وهذه الثورة أعطت الخليفة فرصة سانحة « لكي يضرب ضربته ويتخلص من القادة ويستعيد مكانته »[1] . ولكن هذه السياسة لم يكتب لها النجاح فحاول المهتدي عن طريق ضرب القادة بعضهم ببعض ، ولكنه لم يفلح في ذلك ، فقام بقتل بايكباك وتخلص من شره . وحاول المهتدي عن طريق فرق المغاربة والفراغنة وبعض الجند الأتراك المتذمرين الخلاص من جشع ومؤامرات الاتراك ، وأعلن النفير العام مبيحا بدم الأتراك وأموالهم إلّا أنه مع الأسف لم يستطع تحقيق ماكان يرنو إليه من إنهاء السيطرة التركية .

ويعتبر عهد الخليفة المعتمد على الله بداية التخلص النسبي من نفوذ الأتراك ، مع أنهم حاولوا في بداية حكمه من إمساك زمام الأمور عن طريق تعيين الوزراء ، إلّا أن الاتراك لم يكتب لهم النجاح وذلك بسبب وجود شخصية الموفق ، الذي تسلم زمام قيادة الجيش ، وهذا في حد ذاته يعتبر عاملاً من عوامل إضعاف الأتراك وانحسار نشاطهم ، ثم إنه هناك أمراً آخر أدى إلى فشل الأتراك ، هو فشلهم في الوقوف أمام ثورة صاحب الزنج ، ثم إن الحركات والثورات الداخلية ، ومنها ثورة الزنج ، قد شغلت الجند وقادتهم عن المطامع السياسية والاقتصادية فهذه مجتمعة ساعدت الخلافة على إبعاد الأتراك عن الحكم والإدارة ، وبالتالي انحسرت مطامعهم المالية ، مما وفر الكثير من الأموال العامة .

وقد سلك المعتضد سياسة والده الموفق في الحزم والشدة والاصلاح فكان اذا غضب على واحد من القادة أمر بدفنه في حفرة[2] ، ولم يكن للأتراك في عهده شأن يذكر ، فقد قام بتولية الشرطة لمؤنس المظفر (الخادم)، وذهب مؤنس مع المعتضد لمحاربة وصيف الخادم[3] ، وعلى الرغم من خدماته الكثيرة للدولة فإن الخليفة هدده وشتمه ، وذلك بسبب اتهامه بالاعتداء على دكان تاجر مستغلاً بذلك منصبه كقائد شرطة ، وكانت هذه أول غلطة لمؤنس ، ومع ذلك لم يرحمه الخليفة فقد نفاه إلى مكة المكرمة[4] . ويعتبر عهد الخليفة المكتفي بالله عهد انتقال

---

(١) ن . م . س : ص ٧٤ .

(٢) المسعودي : **مروج الذهب** . جـ ٤ ، ص ٢٣٣ ٨

(٣) ابن الجوزي : **المنتظم** . جـ ٥ ، ص ١٢٧ .

(٤) ن . م . س : جـ ٥ ، ص ١٢٨ .

من عصر الصحوة المؤقتة للخلافة العباسية . . . إلى عصر جديد عاد فيه الخليفة أضعف مما كان عليه في بداية نفوذ القادة العسكريين[١] ، ومع أنه لم يكن للأتراك في عهد المكتفي شأن يذكر إلّا أن إهماله لمسألة ولاية العهد أدت لتدخلات القادة العسكريين والمدنيين على حد سواء وجاء دور الخليفة المقتدر بالله ، فكان مسرحاً شرساً لنفوذ الأتراك وأعوانهم من الوزراء ، وكان على رأس هذه الفئات القائد مؤنس ، وقد حاول الخليفة المقتدر التخلص من هذا القائد إلّا أن عدم قدرته على مواجهة أزمات الجيش المستمرة جعلته غير قادر على الاستغناء عن مؤنس[٢] . ومع هذا فقد أحس القائد بنوايا ومحاولات الخليفة في إبعاده عن دار الخلافة فأبعده إلى الرقة في سنة ٣١١ هـ . ولكن استدعى لمحاربة القرامطة ، واستمر في مناورة مع الخليفة حتى احتدم النزاع بينهما وأراد الخليفة الخلاص منه ، ولكنه كان أسرع إلى ذلك فأقدم القائد مؤنس المظفر في شهر شوال من سنة ٣٢٠هـ على قتل الخليفة العباسي المقتدر بالله وبذلك بدلاً من أن يتخلص الخليفة منه تخلص هو من الخليفة .

تلك هي عدة محاولات قام بها الخلفاء العباسيون في سبيل إصلاح أوضاعهم العامة ، ومنها الأوضاع المالية ، وقد كتب لهم في بعض تلك المحاولات النجاح وكتب لهم الفشل في محاولات أخرى .

رابعا : فرض الضرائب :-

في هذا الموضوع سوف تنحصر الدراسة في فرض الضرائب التعسفية التي رأى بعض الخلفاء أن فيها ما يمكن أن يصلح أحوال بيت المال ومن هذه الضرائب ضريبة الإرث . وقد بوشرت جبايتها بعد منتصف القرن الثالث الهجري أثناء

---

(١) فاروق عمر : الخلافة العباسية . ص ٨٦ .

(٢) Bowen : Ali ben Isa : 221 .

خلافة المعتمد بالله (٢٥٦-٢٧٩هـ)[١] وعندما تولى الخليفة المعتضد بالله (٢٧٩-٢٨٩هـ) ، أصدر أوامره بالغاء هذه الضريبة وديوانها الذي خصص لتنظيم شؤونها ، وأمر برد سهام المواريث إلى ذوي الأرحام ، وذلك في سنة ٢٨٣هـ[٢] .

ويبدو لنا أن الخليفة المعتضد بالله جباها من سنة ٢٧٩ إلى سنة ٢٨٣هـ وذلك إبان الأزمة المالية التي كانت الدولة تئن تحت وطأتها . وعندما تحسنت أحوال دولته المالية قام بالغاء هذه الضريبة ، وقد قال عنه الكتبي « وكان يبخل ويجمع المال ، وفي أيامه سكنت الفتن لعظيم هيبته . . . وأسقط المكوس ، ونشر العدل »[٣] ، واستمر إلغاء ضريبة المواريث حتى عهد الخليفة المقتدر (٢٩٥-٣٢٠هـ) ، إلاّ أنه في سنة ٣٠٠هـ أمر المقتدر برفع « مطالبة المواريث عن الناس ، وأن يورث ذوو الأرحام »[٤] إلاّ أن الخليفة قد أعاد هذه الضريبة مرة أخرى خلال وزارة حامد بن العباس سنة ٣١١هـ[٥] ، ثم ألغيت في السنة نفسها في العشرين من شهر رجب ، ويبدو أن هذا الالغاء استمر خلال ما تبقى من خلافة المقتدر[٦] ، ومن الضرائب التعسفية ما أسقطه الوزير على بن عيسى في وزارته الأولى (٣٠١)هـ ، فقد أسقط المكوس الثقيلة التي كانت تجبى بمكة المكرمة ، وحصن مهدي ونهر السدره[٧] ، وقد قدرت مبالغها بنصف مليون دينار

---

(١) الصابي : **الوزراء** . ص ٢٨٩ . السامرائي : **المؤسسات الإدارية** ص ٢٢٨ ، وضريبة الأرث : هي أخذ مال من مات ولم يخلف وارثاً ، وتسمى بالأموال « الحشرية » قدامة بن جعفر : **الخراج وصنعة الكتابة** . ص ١٨٠ .

(٢) الطبري : **تاريخ** . جـ ٢ ، ص ١٨٧٧ (ط لايدن)

Samarraie : Agriculturein Iraq p. 320 .

(٣) الكتبي : **فوات الوفيات** : جـ ١ ، ص ٨٣ - ٨٤ .

(٤) عريب : **الصلة** . ص ٣٨ .

(٥) Bowen : Ali Isa . p. 138.

(٦) الكبيسي : **المقتدر** . ص ٥٦٥ .

(٧) الصابي : **الوزراء** . ص ٣١٠ .

Samarraie : Agriculturein Iraq p. 351 .

في السنة[١] ، وكذلك أمر بالغاء **مال التكملة بفارس**[٢] ، **وجباية الخمور** بديار ربيعة[٣] ، وعندما ألغيت أموال التكملة ، فرضت ضريبة أخرى جديدة على **الأشجار المثمرة**[٤] ، وفي أواخر القرن الثالث الهجري ظهرت ضريبة جديدة عرفت باسم**مال الجهبذة** وقد أمر بالغائها الوزير على بن عيسى أثناء وزارته للمقتدر ، وكانت بلاء على الناس[٥] ، وكانت أموال الجهبذة تؤخذ ممن بقي عليه مال من مال الخراج ، والمال الذي غاب أهله عنه **وسميت بأموال الكسور** ، وقد استمرت هذه الضريبة حتى سنة ٣١٥هـ ثم أتجهت نحو الزوال تدريجيا « وذلك لأن الأصول بطلت فضلا عن التوابع »[٦] .

وقد حاول الموفق (قائد جيش المعتمد) فرض ضرائب جديدة على التجار ، نظراً لحاجة الجيش إلى الأموال أثناء حروب الزنج ، إلا أن الوزير الحسن بن مخلد لم يستجب لهذا الطلب ، لما فيه من التعسف والإرهاق على التجار[٧] . **هذا وتتصف المكوس بصفتين رئيسيتين** : الأولى : **أنها ليس لها حد معين** ، والثانية : **أن جبايتها كانت تعتمد على أهواء المسؤولين من جهة وعلى الوضع العام من جهة أخرى**[٨] .

---

(١) الهمداني : **تكملة تاريخ الطبري** . ص ٢٠٣ .
(٢) **مال التكملة** : لما غلب السجزية (اسم لسجستان) على فارس جلا قوم من أصحاب الخراج عن أرضهم لسوء المعاملة ، ففرق خراجهم على الباقين ، ولم تزل هذه التكملة تستوفي على الزيادة ، والنقصان ، حتى أمر بإلغائها الوزير علي بن عيسى .
(٣) الصابي : **الوزراء** . ص ٣٦٦/٣٦٧ .
(٤) الصابي : **الوزراء** . ص ٣٦٨ .
(٥) ن . م . س : ص ٢٥٥ .
(٦) قدامة بن جعفر : **الخراج وصنعت الكتابة** ص ١٨٥ .
(٧) ابن خلدون : **العبر** . ج ٣ ، ص ٦٤٤ .
(٨) الدوري : **تاريخ العراق الاقتصادي** ، ص ١٩٠ .

هذه الضرائب الآنفة الذكر ، فرضت لسد العجز الحاصل في بيت المال ، وكانت مرهقة جداً ، مع ما صاحبها من تعسف في طرق جبايتها ، وكثيراً ما تتردد الإشارات عن محاولة خليفة أو وزير لإنقاذ دافعي هذه الضرائب[1] . ثم ما كانت تضطر إليه الدولة من جباية الضرائب قبل موعدها المحدد ، نظراً لحاجتها إلى الأموال[2] .

خامساً : الاهتمام بالأمور الزراعيـــة :-

سبق لنا الحديث عن أسباب العجز المالي بأن جعلنا عدم الاهتمام بالزراعة أحد الأسباب التي أدت إلى استمرار حالة العجز المالي ، ولكن عندما فكّر بعض الخلفاء والوزراء في معالجة الوضع المالي ، جعل الزراعة والاهتمام بالمزارعين أحد معايير نجاح موارد بيت المال بصفة دورية ، وقد بدأ هذا الاهتمام من عهد الخليفة المهتدي فقد أمر في سنة ٢٥٥ هـ باسقاط أموال الكسور ، عن المزارعين ، وهذا الاجراء أثّر في التخفيف على المزارعين لاسيما إذا علمنا أن هذه الأموال كانت تصل إلى مبلغ (١٢) مليون درهم سنوياً ، ثم أعقبه الخليفة المعتمد على الله بعد أن تم للموفق القضاء على ثورة الزنج ، فقد طالب الخيفة جميع المزارعين وأهل القرى الفارين من الحرب وأضرارها ، طالبهم بالعودة إلى مزارعهم وقراهم ، لتعميرها ، وسد حاجة الدولة من خلالهم ، وقد قدّم لهم سُلفاً مالية مجزية ، كما قدّم لهم البذور والحيوانات اللازمة للزراعة ، فقد قام بكري نهر لمزارعي ناحية المبارك في شمال واسط وأنفق عليه مبلغ (٢٠,٠٠٠) دينار[3] ، وقدّم لأهل هذه الناحية مبلغ (١٠,٠٠٠) دينار لشراء الأبقار والبذور[4] ، كما قدّم لأهل السيب الأسفل مبلغ (١٠,٠٠٠) دينار لمنع الثلوج من الانزلاق على المزارع[5] .

---

(١) الصابي : **الوزراء** : ص ٢٣٦ ـ ٢٣٩ / ٢٤٩ ـ ٢٥١ .

(٢) مسكويه : **تجارب الأمم** . ج ١ ، ٢٢٦ .

(٣) التنوخي : **نشوار المحاضرة** . ج ٨ ، ص ١٥٤ .

(٤) ن . م . س : ج ٨ ، ص ١٥٤ .

(٥) ن . م . س : ج ٨ ، ص ١١٧ .

وقد اهتم الخليفة المعتضد بالزراعة ، فأصلح نظام الري ، وحفر القنوات[1] حتى أنفق على كري نهر بأحد روافد دجلة مبلغ (٤,٠٠٠) دينار[2] وكان يرسل المهندسين للوقوف على شكاوي المواطنين من جراء ضيق بعض مجاري الأنهار فيقومون بتسهيل توزيع المياه بين المزارعين[3] .

واهتم بتغيير موعد جباية الخراج من أول نيروز العجم إلى الحادي عشر من حزيران ، ليتفق ذلك مع موعد نضج الزروع ، واهتم أيضا بحماية الزُرّاع من قسوة الجباة وغيرهم من عمال الخراج[4] . وقد قال الصابي عن سياسة المعتضد الزراعية « قال أبو القاسم : وسمعت جماعة من الكتاب يذكرون أن السواد لم يرتفع لأحد بعد عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ بمثل ما ارتفع له إلاّ المعتضد بالله . . . فقد حصل من الخراج وأبواب المال ألف ألف دينار[5] » ، وقد سار الخليفة المكتفي بالله على نهج سياسة المعتضد بالله ، فحافظ على الزراعة ، مما ساعده في المحافظة على الوضع المالي للدولة . أما الخليفة المقتدر فقد تأرجح عصره بين الاهتمام بالمزارعين وعدمه ، وكان على رأس من اهتم بالأحوال الزراعية الوزير المصلح علي بن عيسى ، فقد اهتم بكري الأنهار وسد البثوق ودفع مبلغ (٩٠,٠٠٠) دينار لكري أنهار مدينة واسط ، ولشراء البذور والدواب[6] ، وقد دفع مبلغ (٢٥٠,٠٠٠) دينار لسد البثوق المنتشرة في الدولة[7] ، وأنفق علي بن عيسى مبلغ (٧٠٠,٠٠٠) درهم لإصلاح بثق انبثق في نهر أبي الأسود المتفرع من نهر الملك[8] « واعتقد علي بن عيسى أن حفظ نظام الري هو العامل الرئيسي

---

(١) الطبري : **تاريخ** . (ط .لايدن) ج ٣ . ص ١٢٥٣ .

(٢) ن .م . س : (ط حسينيه) ج ٨ ، ص ١١٧ .

(٣) الصابي : **الوزراء** . ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧ . Sammarraie : **Agriculture in Iraq.p.230**

(٤) مسكويه : **تجارب الأمم** . ج ٥ ، ص ٢٧ ـ ٢٨ .

(٥) الصابي : **الوزراء** . ص ٢٠٩ .

(٦) ن .م .س : ص ٤٠ . Bowen : **Ail ben Isap.** 311 مع أن بعض المصادر تنسب هذه الأنفاق الى الوزير الخاقاني . مسكويه : **تجارب الأمم** . ج ١ ، ص ٩٤ .

(٧) ن .م . س : ج ١ ، ص ٩٤ .

(٨) الصابي : **الوزراء** ، ص ٢٨٠ ، مسكويه : **تجارب الأمم** . ج ١ ، ص ٢٧ / ١٠٢ . الدوري : **تاريخ العراق الاقتصادي** ، ص ٥٣ .

في رفاهة البلاد »[1] وكان أكثر وزراء المقتدر عناية بالزراعة والزُرّاع ، فقد كتب منشوراً إلى عماله يوصيهم فيه بانصاف الرعية والعدل في أمورها وأحوالها ، على أن تؤخذ منهم الضرائب ، ويأمرهم فيه بعمارة الأرض الزراعية[2] .

إن الإهتمام بالزراعة والمزارعين كان الحل الوحيد والأمثل لو سلكه الخلفاء ، إلا أن هذا لم يحصل باستثناء من كان لهم الدور الايجابي لإنقاذ الخلافة العباسية من التدهور والانحلال .

سادسا : الاستعانة ببيت مال الخاصة :

قبل البحث في موضوع استفادة الدولة من أموال بيت مال الخاصة ينبغي أن نفرق بين بيت أموال العامة وبيت أموال الخاصة ، فالأول : هو المحل الذي تحمل اليه الأموال من الأقاليم لتنفق في المصالح العامة[3] ، أما بيت مال الخاصة فهو المحل الذي تحمل إليه الأموال من أملاك الخلفاء وحاشيتهم ، وتنفق في نفقاتهم وتسد احتياجاتهم[4] ، ومن تعريف بيت مال الخاصة يتضح لنا أنه خاص بأحوال ومتطلبات الخلفاء ، ولكن تدهور الأوضاع الاقتصادية في الدولة العباسية وتفاقم الأزمات المالية أدى إلى تحويل بيت مال الخاصة عن الغاية الأساسية التي أنشيء من أجلها[5] « ففي ظل هذه الظروف لم يكن أمام المسؤولين إلاّ طريقة واحدة لتلافي الأزمات المالية التي عانتها الخلافة العباسية ، ولهذا كانوا مجبرين على الاعتماد على مال الخليفة والحصول من بيت مال الخاصة على الأموال المطلوبة والكافية ، لدفع الرواتب وسد احتياجات الدولة »[6] .

---

(١) ن . م . س : ص ٥٣ .

(٢) انظر نص المنشور في الصابي : **الوزراء** . ص ٣٣٦ ـ ٣٣٨ . ومسكويه : **تجارب الأمم** . ج ١ ، ص ٣٧ ـ ٣٩ .

(٣) الماوردي : **الأحكام السلطانية** . ص ٢٩ .

(٤) Fischel.W. «**The Baitmal Al-Khassa**» P.538-539.

(٥) Ibid, p.540.

(٦) Ibid, p.540

وتقول خوله شاكر « وهناك ظاهرة جديرة بالاهتمام ، وهي أن بيت مال الخاصة كان بمثابة (احتياطي) لبيت مال العامة ، ففي بعض حالات العجز المالي ، كان بيت مال الخاصة ينبري ليقدم المساعدة المطلوبة ، ولو أن هذا الحل لم يكن جذرياً ، إلّا أنه كان يخفف مؤقتا من حدة الضغط المالي ، ويوقف ـ ولو مؤقتا أيضا ـ شغب الجند ومطالبتهم بأرزاقهم »(١) ، وما دام الأمر كذلك من كون بيت مال الخاصة كان بمثابة السد القوي لمواجهة العجز الحاصل في بيت مال العامة ، رأينا أن الخليفة المعتمد وجه أثناء حرب الزنج كافة الواردات بدون تمييز ، بما فيها أمواله الخاصة ، إلى معسكر الموفق بالمدينة التي أسماها الموفقية(٢) وعندما عجز بيت المال عن صرف النفقات في عهد المعتضد اضطر الوزير عبيد الله بن سليمان إلى الاقتراض من بيت مال الخاصة مبلغ (٢٠٠,٠٠٠) دينار(٣) ، وعندما توفى الخليفة المكتفي ترك في بيت مال الخاصة (١٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار(٤) ففرقها المقتدر جميعها يوم بويع بالخلافة بين الجند وأصحابه وحاشيته وخدمة(٥) ، وقد حوّل وزير المقتدر الخاقاني (٢٩٩ هـ) من بيت مال الخاصة إلى بيت مال العامة مبلغ (١,٦٠٠,٠٠٠) دينار(٦) ، وفي وزارة الخاقاني كذلك ضاقت الأموال على الجند والقادة ، فشغبوا فطالبه المقتدر بإطلاق أرزاقهم ، فاعتذر بقلة الأموال ، فأمر المقتدر « باخراج خمسمائة ألف دينار من بيت مال الخاصة لتنفق في الجند المشاغبين »(٧) إلّا أن الخليفة المقتدر لم يكن يلبي كل احتياجات الوزير الخاقاني ، فعندما حل عيد عام ٢٩٩ هـ ، عجز الوزير عن نفقات ماجرت العادة به ،

---

(١) خوله شاكر : بيت المال نشأته وتطوره . ص ١٣٥ .

(٢) الطبري : تاريخ . ج ١٢ ، ص ١٧٢٠ (ط . لايدن) .

(٣) الصابي : الوزراء : ص ٢٠٧ .

(٤) الطبري : تاريخ ، ج ١٣ ، ص ٢٢٨٠ . (ط . لايدن) .

(٥) ابن كثير : البداية والنهاية . ج ١١ ، ص ١٠٥ .

(٦) الصابي : الوزراء . ص ٢٠٧ .

(٧) مسكويه : تجارب الأمم . ج ١ ، ص ٢٤ .

فطلب الوزير من الخليفة أن يعطيه من بيت مال الخاصة ما يصرفه في نفقات العيد « فمنعه ذلك وألزمه القيام به من جهته[١] » ، وفي عام ٣١٢ هـ شغب الجند مطالبين بأرزاقهم ، ولم يكن في بيت المال ما يكفي لأرزاقهم ، فأمر الخليفة باخراج (٣٠٠,٠٠٠) دينار من بيت مال الخاصة لتوزع عليهم[٢] . وفي عام ٣١٥ هـ كان لبيت مال الخاصة دوره المشكور في مكافحة القرمطي ، فقد عجز القادة عن تموين الجيش ، فأرسل المقتدر مبلغ (٥٧٠,٠٠٠) دينار من بيت مال الخاصة[٣] ، وأنفق المقتدر من بيت مال الخاصة (٥٠٠,٥٠٠٠) دينار على الجيش الذي تصدى لدفع خطر القرامطة عن بغداد ، بل إنه اقترض من والدته مبلغا مساويا لهذا الأمر[٤] .

وبعد ، فمن خلال هذه الأمثلة نرى أن بيت مال الخاصة قد اتخذ كطريقة لحل الأزمات المالية ، وكان له الدور الفعْال في سير الحياة العامة بشكل مرضي .

سابعا : بيع الضيـــاع والمتـــاع :

لقد اضطر بعض الخلفاء والوزراء إلى بيع المتاع والضياع وسك الأواني الذهبية والفضية وتحويلها إلى عملة نقدية لكي يتم سد بعض احتياجات الدولة ، وكان الخليفة المستعين بالله (٢٤٨ ـ ٢٥٢ هـ) قد قام بسك أواني الذهب والفضة ، وحوّلها إلى عملة لكي يقوم بصرف رواتب الجند الأتراك[٥] ، وقد واجه المهتدي المشكلة المالية بنفس الخطوة التي أقدم عليها المستعين ، حيث أمر بضرب آنية الذهب والفضة من الخزائن وتحويلها إلى دنانير ودراهم ، وهذا من باب الإصلاح الذي قام به المهتدى[٦] .

---

(١) الصابي : **الوزراء** ، ص ٣٤ .
(٢) مسكويه : **تجارب الأمم** . ج ١ ، ص ١٤٢ .
(٣) الهمداني : **تكملة تاريخ الطبري** . ص ٦٧ . مسكويه : **تجارب الأمم** ج ١ ، ص ١٧٢ ، ١٧٣ .
(٤) مسكويه : **تجارب الأمم** . ج ١ ، ص ٨٠ ، الهمداني : **تكملة تاريخ الطبري** . ص ٧٠ .
(٥) الطبري : **تاريخ** . ج ١٢ ، ص ١٧٦٤ (ط . لايدن) .
(٦) ابن أبي عيذبه : **تاريخ دول الأعيان** . ج ٣ ، ص ٦٥ .

وفي عهد الخليفة المقتدر تفاقمت الأزمة المالية ، مما اضطره إلى بيع غلال بعض الوزراء ، وتدخله في فك أزمات غلاء الأسعار ، وبيع بعض الأملاك الخاصة ، ففي عام ٣٠٧ هـ ضج الناس من الغلاء ، وكسروا المنابر ، وأحرقوا الجسور ، فاستدعى المقتدر حامداً (الوزير) ليبيع الغلات التي له ببغداد ، وفعلا تم بيعها ورخصت الأسعار ، فرضي الناس وسكتوا ، وكذلك تكررت الأزمة في عام ٣٠٩ هـ ، وتم فكها عن طريق مدينة واسط حيث كانت تعج بمخازن الغلال والدقيق[١] .

أما فيما يتعلق ببيع الأملاك السلطانية ، واسترجاع الاقطاعات فقد حدث في عهد الخليفة المعتمد على الله (٢٥٦ ـ ٢٧٩ هـ) فعندما اشتدت الضائقة المالية أثناء حرب الزنج طالب الخليفة الناس برد الاقطاعات التي كانت في أيديهم ، أما التي جرى التصرف فيها فقد قسطت أثمانها عليهم[٢] وفي عهد الخليفة المقتدر ، أمر بارتجاع ماكان أقطعه للناس من الأموال والضياع والمستغلات ، وحدث ذلك في سنة ٣١٧هـ[٣] وبعد حركة سنة ٣١٧ هـ التي أطاحت بالخليفة ثم أعيد إلى الخلافة مرة أخرى قام ببيع بعض الضياع السلطانية ، وبيع أثاثه ومجوهراته الثمينة ، لكي يدفع الأموال للجند من أجل البيعة[٤] ، واستمر بيع أملاك الخليفة فكان الوزير يلجأ إلى بيع بعضها عندما يعجز عن توفير الأموال لسد نفقات الدولة واحتياجاتها[٥] ، ففي سنة ٣١٧ هـ قام الوزير ابن مقلة فباع قسما من أملاك الخليفة ، وذلك حين اشتدت عليه الضائقة المالية . وفي سنة ٣١٩ هـ باع الوزير الحسين بن قاسم أملاكاً سلطانية بمبلغ (٥٠٠,٠٠٠) دينار[٦] ، وتكررت هذه المحاولة مرة أخرى ، ففي سنة ٣٢٠ هـ بيعت ضياع بمبلغ (٥٠٠,٠٠٠) دينار[٧] .

---

(١) عريب : **الصلة** . ص ٧٨ .

(٢) ابن الأثير : **الكامل** . ج ٥ ، ص ٥٨ .

(٣) المسعودي : **مروج الذهب** . ج ٢ ، ص ٤٤١ ، ابن الأثير : **الكامل** ج ٥ ، ص ٥٨ .

(٤) مسكويه : **تجارب الأمم** . ج ١ ، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠ . ابن خلدون : **العبر** ج ٣ ، ص ٧٩٩ .

(٥) خوله شاكر : **بيت المال نشأته وتطوره** ، ص ١٩٣ .

(٦) مسكويه : **تجارب الأمم** ، ج ١ ، ص ٢٢٦ .

(٧) الصابي : **الوزراء** . ص ١٧٨ .

وبعد ، فمن خلال هذه الأمثلة نلمح أن الخلفاء ووزراءهم قاموا بهذه المحاولة كوسيلة من وسائل فك الأزمات المالية ، وتوفير الأموال لسد احتياجات الدولة .

ثامنا : انشاء مصرف رسمي :

يرجع الفضل في إنشاء أول مصرف رسمي إلى الوزير المصلح علي بن عيسى في وزارته الأولى للمقتدر (٣٠٠ ـ ٣٠٤ هـ) فقد اضطرته الحالة المالية الحرجة إلى أن يدفع الجهبذين اليهوديين وهما : هارون بن عمران ويوسف بن فنحاس . **إلى تأسيس مصرف للدولة** . وكان الجهابذة في الأصل كُتّاب خراج وتجاراً ، ثم انتقلوا إلى أصحاب بيوت مالية ، فقد تم تعيين يوسف بن فنحاس جهبذاً لمنطقة الأهواز بأمر من الوزير ابن الفرات في وزارته الأولى (٢٩٦ ـ ٢٩٩ هـ) وسبب ذلك احتياج الوزير إلى النقود لدفع رواتب بعض الكُتّاب ، فاستجاب الجهبذ إلى دفع راتب شهر معجلا بعد مناظرة يريد الوزير من خلالها تعجيل راتب شهرين[1] ، ونستخلص من هذا الاجراء أن الغاية من تعيين هذا التاجر جهبذاً كانت هي حاجة الدولة إلى المال قبل موعد الجباية « فيقوم الجهبذ بالتسليف ثم يستوفي أمواله بعدئذ من ضرائب الأهواز »[2] . أما كيفية نشأة المصرف الرسمي للدولة ، فإن الوزير علي بن عيسى عندما استدعى الجهبذين وقال لهما « إني أحتاج في كل هلال إلى مال أدفعه في ستة أيام من ذلك الشهر إلى الرجالة ومبلغه ثلاثون ديناراً ، وربما لم يتجه في أول يوم من الشهر ولا الثاني ، وأريد أن تسلفاني في أول كل شهر مائة وخمسين ألف درهم ، وترتجعانها من أموال الأهواز في مدة الشهر ، فإن جهبذة الأهواز إليكما فيكون هذا المال سلفا لكما واقفاً أبداً . . . ولم يزل هذا الرسم يجري على يوسف بن فنحاس ، وهارون بن عمران ومن قام مقامهما مدة ستة عشر سنة وبعد وفاتهما ، لأنهما ماصرفا إلى أن ماتا »[3] .

---

(١) الصابي : **الوزراء** . ص ١٧٨ .

(٢) الدوري : **تاريخ العراق الاقتصادي** . ص ١٥٩ .

(٣) التنوخي : **نشوار المحاضرة** . ج ٨ ، ص ٢٥ ـ ٢٦ .

وهذا يدلنا على أن انشاء المصرف استمر إلى سنة ٣١٦ هـ ، ثم يدلنا كذلك على أن مهمة المصرف الرئيسة كانت تسليف الدولة ما تحتاج من النقود مع الاعتماد على وارد الأهواز كضمان ، وتدلنا أيضا على دقة العمليات المصرفية آنذاك ، والتي وصلت إلى مستوى الصيرفة العصرية .

والحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين

* * *

المصـــادر والمراجع

أولاً ـ المصادر المخطوطة :

= ابن أبي عيذبه : شهاب الدين ، أحمد بن محمد بن عمر « **تاريخ دول الأعيان** » مخطوط بالمتحف العلمي العراقي رقم ٩١٩٩/٩١٩١ .

= ابن حمدون : نجم الدولة ، محمد بن الحسن بن محمد (ت ٥٦٢ هـ) « **تذكرة المحاورة وتبصرة المجاورة** » مكتبة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة . تحت رقم (١٩٢) أدب مصور عن مكتبة راغب باشا بتركيا تحت رقم (١٠٨٤) .

= الذهبي : شمس الدين ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان ، الدمشقي الفارقي ، الشافي (ت ٧٤٧ هـ) « **تاريخ الإسلام** » جـ ٣٧ ـ المكتبة الوطنية بباريس ، ميكروفيلم تحت رقم (١٥٨١) . عربية . ويوجد منه نسخة في مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة . تحت رقم (١٠١٨) .

ثانياً ـ المصادر المطبوعة :

القــرآن الكريم :

= ابن الأثير : عز الدين ، أبو الحسن ، على بن أحمد بن عبد الكريم الشيبـاني (ت ٦٣٠ هـ) . « **الكـامـل في التـاريـخ** » طبعـة بـيروت ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥ م نشر : دار صادر ودار بيروت لبنان .

= ابن الجوزي : أبو الفرج ، عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧ هـ) . « **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك** » طبع بمطابع دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ، الطبعة الأولى ١٣٥٧ هـ .

= ابن الجوزي : « **القرامطة** » تحقيق محمد الصباغ ، الطبعة الخامسة ١٤٠١هـ/١٩٨١ م .

= ابن خلدون : ولي الدين ، أبوزيد ، عبد الرحمن بن محمد بن محمد التونسي ، الحضرمي ، المالكي (ت ٨٠٨ هـ) « **المقدمة** » مطبوعات ومنشورات دار الشعب بالقاهرة .

= ابن دحية : مجد الدين ، عمر بن حسن بن علي (ت ٦٣٣ هـ) « **النبراس في تاريخ بني العباس** » تحقيق : المحامي عباس الغزاوي ، مطبعة المعارف بغداد ١٣٦٥ هـ / ١٩٤٦ م .

= ابن الطقطقي : محمد بن علي بن طباطبا العلوي (ت ٧٠٩ هـ) « **الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية** » طبع : المطبعة الرحمانية بمصر ، ١٣٤٥ هـ / ١٩٢٧ م نشر : المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

= ابن كثير : عماد الدين ، أبو الفداء اسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤ هـ) « **البداية والنهاية** » طبع ونشر : مكتبة المعارف بيروت الطبعة الثالثة ١٩٧٨ م .

= التنوخي : أبو علي ، المحسن بن أبي القاسم (ت ٣٨٤ هـ) « **جامع التواريخ ، المسمى نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة** » تحقيق : عبود الشالجي ، مطابع دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٣ م .

= الثعالبي : عبد الملك بن محمد بن اسماعيل النيسابوري (ت ٤٢٩ هـ) « **تحفة الوزراء** » تحقيق : حبيب علي الراوي ، وابتسام مرهون الصفار . مطبعة العاني ببغداد ، ١٩٧٧ م . نشر : وزارة الأوقاف العراقية .

= جمال الدين الأزدي : أبو الحسن علي بن الفقيه (ت ٦١٣ هـ) « **أخبار الدول المنقطعة** » « **تاريخ الدولة العباسية** » تحقيق : محمد بن مسفر الزهراني . طبع : مطبعة المدني بمصر ١٤٠٨ هـ/١٩٨٨ م . توزيع : مكتبة الدار بالمدينة المنورة .

= الخطيب البغدادي : الحافظ ، أبي بكر ، أحمد بن علي (ت ٤٦٣ هـ) « **تاريخ بغداد** » تحقيق وطبع : أوفست كوزغرافير ، بيروت . نشر : دار الكتاب العربي ، بيروت .

= الذهبي : شمس الدين ، أبو عبد الله محمد بن عثمان التركماني (ت ٧٤٨ هـ) « **العبر في خبر من عبر** » تحقيق : فؤاد سيد . مطبعة حكومة الكويت ، الكويت ١٩٦١ م .

= الذهبي : « **دول الإسلام** » تحقيق : فهيم شلتوت ، ومحمد مصطفى ابراهيم طبع ونشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ م .

= الرشيد : القاضي الرشيد بن الزبير (ت ٥٦٣ هـ) « **كتاب الذخار والتحف** » تحقيق : محمد حميد الله . تقديم : صلاح الدين المنجد ، طبع الكويت ، ١٩٥٩ م .

= السيوطي : جلال الدين ، أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر الخضري (ت ٩١١ هـ) « **تاريخ الخلفاء** » تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد . مطبعة الفجالة الجديدة . الطبعة الرابعة ١٣٨٩ هـ . نشر : المكتبة التجارية الكبرى بمصر : القاهرة .

= الصابي : أبو الحسن ، هلال بن المحسن بن ابراهيم الحراني (ت ٤١٨ هـ) « **الوزراء أو تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء** » تحقيق : عبد الستار فرج ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ١٩٥٨ م .

= الصابي « **رسوم دار الخلافة** » تحقيق : ميخائيل عواد مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٨٣ هـ/١٩٦٤ م .

= الطبري : أبو جعفر ، محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ) « **تاريخ الأمم والملوك** » المطبعة الحسينية المصرية ، الطبعة الأولى وكذلك استخدمت طبعة بريل ، ليدن ، باعتناء دي غويه ، نشر : مكتبة خياط ، بيروت ، لبنان .
= عريب : عريب بن سعيد الكاتب القرطبي (ت ٣٦٩ هـ) « **صلة تاريخ الطبري** » تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، طبع ونشر : دار المعارف بمصر ، القاهرة .
= قدامة بن جعفر : أبو الفرج (ت ٣٣٧ هـ) « **المنزلة الخامسة من كتاب الخراج وصنعة الكتابة** » تحقيق : طلال جميل رفاعي . طبع ونشر : مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .
= الكتبي : ابن شاكر ، محمد بن أحمد (ت ٧٦٤ هـ) « **فوات الوفيات** » تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة . القاهرة ، ١٩٥١ م ، نشر : مكتبة النهضة المصرية .
= الماوردي : أبو الحسن ، علي بن محمد بن حبيب (ت ٤٥٠ هـ) « **الأحكام السلطانية والولايات الدينية** » طبع ونشر : مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٨٠ هـ/١٩٦٠ م .
= الماوردي : « **قوانين الوزارة** » تحقيق : فؤاد عبد المنعم ومحمد سليمان داود ، مؤسسة شباب الجامعة ، الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ/١٩٧٨ م .
= المسعودي : أبو الحسن ، علي بن الحسين بن علي (ت ٣٤٦ هـ) « **مروج الذهب ومعدن الجوهر** » تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، نشر : دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الخامسة ١٣٩٣ هـ/١٩٧٣ م .
= مسكويه : أبو علي ، أحمد بن محمد بن يعقوب (ت ٤٢١) « **تجارب الأمم وتعاقب الهمم** » باعتناء دي غويه ، طبعة ليدن ، ١٨٧١ م ، نشر : مكتبة المثنى ، بغداد ، العراق .
= المقريزي : تقي الدين ، أحمد بن علي (ت ٨٤٥ هـ) « **المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار** » المعروف « **بخطط المقريزي** » نشر : دار التحرير بالقاهرة ، ومؤسسة البابي الحلبي وشركاه بالقاهرة ، طبعة بولاق ، ١٢٧٠ هـ .
= المنذري : عبد العظيم . « **الترغيب والترهيب** » تحقيق : مصطفى محمد عمارة . الطبعة الثالثة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٨٨ هـ/١٩٦٨ م . القاهرة .
= الهمداني : محمد بن عبدالملك (ت ٥٢١ هـ) « **تكملة تاريخ الطبري** » تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، طبع ونشر : دار المعارف ، القاهرة .
= اليعقوبي : أحمد بن أبي يعقوب بن واضح (ت ٣٨٤ هـ) « **تاريخ اليعقوبي** » طبع ونشر : دار صادر ، ودار بيروت ١٣٧٩ هـ/١٩٦٠ م .

ثالثاً ـ المراجع العربية والأجنبية :

= أحمد علبي : « **ثورة الزنج (٢٥٥ ـ ٢٧٠ هـ)** » منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت . الطبعة الأولى ١٩٦١ م .

= الدوري : عبد العزيز « **تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري** » مطبعة دار المشرق ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٧٤ م ، نشر : المكتبة الشرقية ، بيروت .

= الدوري : عبد العزيز « دراسات في **العصور العباسية المتأخرة** » مطبعة السريان ، بغداد ، ١٩٢٥ م .

= خوله شاكر : « **بيت المال ، نشأته وتطوره** » مطبعة وزارة الأوقاف ، بغداد ، نشر : جامعة بغداد .

= السامرائي ، حسام الدين قوام الدين : « **المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية** » دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ .

= ضيف الله بن يحيى الزهراني : « **النفقات وادارتها في الدولة العباسية** » طبع : مكتبة المنار ـ الزرقاء ـ الأردن ـ الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ، نشر مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة .

= عارف تامر : « **القرامطة ، أصلهم ، نشأتهم ، تاريخهم ، حروبهم** » طبع ونشر : مكتبة دار الحياة ، بيروت .

= فاروق عمر : « **الخلافة العباسية في عصر الفوضى العسكرية (٢٤٧ ـ ٣٣٢ هـ)** » مؤسسة المطبوعات العربية ، بيروت ، **الطبعة** الثانية ١٩٧٧ م ، منشورات : مكتبة المثنى ، بغداد ، العراق .

= الكبيسي ، حمدان عبد المجيد : « **عصر الخليفة المقتدر بالله (٢٩٥ ـ ٣٢٠ هـ)** » مطبعة العاني ، النجف الأشرف ، العراق . ساعدت جامعة بغداد على طبعه ١٣٩٤ هـ/١٩٧٤ م .

= اللميلم ، عبد العزيز محمد : « **نفوذ الأتراك في الخلافة العباسية وأثره في قيام مدينة سامراء ٢٢١ ـ ٢٧٩ هـ** » بيروت ١٤٠٣ هـ/١٩٨٣ م .

= اليوزبكي ، توفيق سلطان : « **الوزارة ، نشأتها وتطورها في الدولة العباسية** » مطبعة الإرشاد بغداد ١٣٩٠ هـ/١٩٧٠ م ، نشر وزارة التربية والتعليم العراقية .

= المجلة التاريخية ، **العدد الرابع** . **السنة ١٩٧٥** م تصدرها الجمعية العراقية للتاريخ والآثار ، مطبعة المعارف بغداد .

— BOWEN. H :, **« The life and times of Ali Ben Isa » « The Good Vasier ».** Cambridge, 1928.

— Fischel, W. L :, **« The Bayt Mal AL-Khassa, A contribution tonthe History of Abbasid Administration ».**

— Samarraie :, H. S. Q., **« A Gricultre in Iraq During The 3 rd. Centery »** Beirute. 1910.

* * *